

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2014 - 2015



غريب
د. محسن محمد صالح



الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة
عززت سنتا 2014 و 2015 فكرة العلاقة الطردية بين المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها وبين حجم وطبيعة الجهد الدبلوماسي الإقليمي والدولي لتسوية هذه القضية المزمّنة، فكلما تراخت المقاومة في أيّ فترة من الفترات، توارت القضية الفلسطينية خلف قضايا إقليمية ودولية أخرى أقل أهمية منها. مع ملاحظة أن الجهد الدبلوماسي الدولي ينشط أحياناً لأسباب أخرى، مرتبطة بسعي "إسرائيل" والقوى الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة لجني المكاسب الناتجة عن حالة التشرذم والضعف الفلسطيني والعربي والإسلامي، ومحاولة فرض مسارات التسوية التي تريدها. وإذا كانت المقاومة الفلسطينية قد تمكنت من فرض القضية الفلسطينية على دائرة الاهتمام الدولي كما في الانتفاضة المباركة التي اندلعت أواخر سنة 1987، وانتفاضة الأقصى التي اندلعت في خريف سنة 2000؛ فإن الانشغال الدولي بالتطورات الكبرى التي تحدث في المنطقة بما تشمله من ثورات وتغيرات وصراعات ومحاولات رسم خرائط جديدة، قد أدى إلى تراجع الاهتمام بالشأن الفلسطيني، والتعاطي معه بشكل مؤقت ومحدود، ما دامت الأمور لا تشكل تهديداً خطيراً للقوى الكبرى ولا تضرُّ بلفائها بشكل كبير، وقابلة للاحتواء من القوى الإقليمية "الصديقة" في المنطقة.

لقد خبا الجهد الدبلوماسي الدولي — كما سنوضح في ثنايا التقرير — في سنة 2014 إلى أن اشتعل الصراع العسكري في قطاع غزة في 2014/7/8، وبدأت جهود ترتيب وقف إطلاق النار وضرورة الإسراع في الإعمار لقطاع غزة، وتمّ عقد المؤتمر الدولي في مصر من أجل هذا الغرض بعد جهود سابقة لترتيب وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي.

ثم عادت القضية الفلسطينية لتتوارى من جديد خلف دخان سلسلة من القضايا الإقليمية والدولية إلى الحد الذي دفع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov للإشارة إلى أن انصراف الجهد الدبلوماسي الدولي عن القضية الفلسطينية هو "أمر متعمد" على الرغم من أنها القضية المركزية في المنطقة، ويشير حديث لافروف سنة 2014 إلى أن لروسيا "خطّ واضح في منع الأزمات الجديدة في الشرق الأوسط من وضع الصراعات القديمة في الخلف بخاصة الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل"¹، ولعل ذلك يتسق مع ما كان قد قاله في خطابه أمام مجلس الدفاع والخارجية الروسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 حيث قال ما نصه:

إن الصراع العربي الإسرائيلي لا حراك فيه (dead in the water)، ومن الصعب أن تعمل في أكثر من ساحة في الوقت نفسه، وهو ما يحاوله الأمريكيون دون جدوى، ففي سنة 2013 احتاجوا تسعة أشهر لإدراج الصراع العربي الإسرائيلي وفشلوا في ذلك لأسباب معروفة لا أريد الخوض فيها، وهم الآن يطلبون المزيد من الوقت لإنجاز بعض التقدم قبل نهاية سنة 2014 بهدف أن لا يذهب الفلسطينيون للأمم المتحدة ويوقعوا على ميثاق المحكمة الجنائية الدولي، ثم فجأة يتبين أن المفاوضات مع إيران تسير على قدم وساق، فقد طمرت (dumped) الخارجية الأمريكية فلسطين لتركز على إيران².

وتتسق استنتاجات لافروف مع خلو خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2015 من أي إشارة بأي شكل من الأشكال للموضوع الفلسطيني ما يعزز هذا التوجه، بينما انصرف الخطاب لمشكلات أخرى إقليمية ودولية. وعند استعراض الأزمات "الجديدة" التي أشار لها لافروف خلال الفترة 2014-2015، وأثرت على أولوية القضية الفلسطينية، نجد أنها تتركز في الآتي:

1. تداعيات الاضطرابات السياسية في الدول العربية أو ما سمي بالربيع العربي في سورية من ناحية (فقد تركزت الجهود الدولية في سنتي 2014 و2015 على عراك سياسي وعسكري إقليمي ودولي في سورية، خصوصاً قضية تدمير السلاح الكيماوي سنة 2014)، واستمرار تداعيات ظهور ما سمي بـ "داعش" من ناحية ثانية، واستمرار القتال من ناحية ثالثة في ليبيا، واضطرابات مصر المتقطعة، ثم قادت السعودية تحالفاً عسكرياً في مواجهة الحوثيين وقوات علي عبد الله صالح في اليمن منذ آذار/مارس 2015، ثم بدأت روسيا تُدخل سلاحها الجوي في معارك سورية في 2015/9/30، وما تلا ذلك من محاولات الروس ضبط العلاقة مع "إسرائيل" في ظل احتمالات التصادم خلال العمليات الروسية الجوية فوق سورية خصوصاً في منطقة الجولان.

2. تدفق موجات المهاجرين العرب (ومن ضمنهم الفلسطينيون) إلى القارة الأوروبية بشكل خاص، وهي قضية أخذت حيزاً كبيراً من الجهود الدبلوماسية والتغطية الإعلامية على حساب الموضوع الفلسطيني، خصوصاً أن الدعم المالي للفلسطينيين — مثل إعادة بناء غزة — يتأثر بالمخصصات التي ستذهب للمهاجرين أيضاً، ويكفي مقارنة حجم المساعدات الأوروبية لفلسطين بين 2011 و2015 لنجد أن اتجاه المساعدات يتراجع³.

3. الاتفاق النووي الإيراني: فقد توصلت القوى الدولية وإيران في تموز/يوليو 2015 إلى اتفاق مع إيران حول مشروعها النووي، وقد أدى هذا الاتفاق لخلافات وتوترات في المنطقة أثرت على مستوى العناية بالموضوع الفلسطيني. فقد أولت الدول الكبرى بشكل خاص هذا الملف أهمية كبيرة وبشكل دفع القضية الفلسطينية لهامش النشاطات الدبلوماسية، لولا اشتعال

الانتفاضة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2015 في أعقاب تزايد المشاريع الإسرائيلية حول المسجد الأقصى في القدس والعمل على تقسيمه زمانياً ومكانياً.

4. الأزمة الأوكرانية: قامت القوات الروسية بالسيطرة في شباط/فبراير 2014 على جزيرة القرم في أوكرانيا، وهو ما أوجد أزمة دولية انشغل بها العالم حتى كتابة هذا التقرير، وهو ما عزز نزعة التهميش للقضية الفلسطينية.

5. مشاكل الطاقة في المنطقة: شكل التذبذب في أسعار النفط، ثم انهياره، تداعيات اقتصادية عالمية فتحت المجال لاتهامات متبادلة بين الدول المنتجة خصوصاً حول أسباب الانهيار. كما أن ظهور كميات كبيرة من الغاز في منطقة حوض المتوسط وقرب السواحل العربية، ناهيك عن مخططات طرق نقل الغاز عبر أنابيب من مناطق الإنتاج للدول المستهلكة خصوصاً في أوروبا، وجّه الأنظار لميدان صراع جديد. وأكد مسعود أحمد Masood Ahmed مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، في مؤتمر صحفي له، أن التراجع في أسعار النفط الخام، قلل من أرباح الدول المصدرة للنفط، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بنحو 360 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2015، مقارنة مع أرباح سنة 2014⁴، وهو أمر لا يخلو من قدر من التأثير على مستويات الدعم للشعب الفلسطيني من الدول النفطية خصوصاً في مجال إعمار غزة.

6. الانتخابات الإسرائيلية في آذار/مارس 2015: من المعلوم أن الجهود الدبلوماسية تصاب بالشلل "المؤقت" في الدول التي تستعد لانتخابات برلمانية أو رئاسية، سواء قبيل الانتخابات أم خلال فترة تشكيل الحكومة خصوصاً في الحكومات الائتلافية كما هو الحال في "إسرائيل"، وقد تلكأت الجهود الدولية في الحوار مع "إسرائيل" خلال فترة الانتخابات وقبيلها وخلال تشكيل الحكومة الجديدة.

غير أن التركيز في التحولات في المبادئ الأمنية الروسية نحو مزيد من اعتبار حلف شمال الأطلسي (الناتو) "التهديد العسكري الخارجي الرئيسي" كما ورد في 2014/12/26، ومحاولات روسيا لجم المساعي الأطلسية للتمدد في مناطق تعدّها روسيا مجالاً حيوياً لها، بعد فقدانها مجالها الحيوي في أوروبا الشرقية، عزز القيمة الاستراتيجية لمنطقة غرب آسيا التي تمتد حتى شواطئ البحر المتوسط الشرقية، وهو أمر له ظلاله على الاهتمام بالموضوع الفلسطيني أكثر.

غير أن المشهد أصيب بتغيير مهم — كما أشرنا — مع اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2015، فقد دبت الحياة في أوصال الجسد الدبلوماسي الدولي من جديد، كما أن وسائل الإعلام عادت لتسليط الضوء على المشكلة الأم لأغلب قضايا الشرق الأوسط؛ وهو ما يؤكد من جديد أن المقاومة هي الأسلوب الأنجع لفرض الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية،

بغض النظر عن أن الولايات المتحدة وبعض القوى الكبرى ستسعى إلى تفرغ مطالب الشعب الفلسطيني من محتواها، أو دعم "إسرائيل" وتبرير احتلالها وجرائمها. فبعد نجاح المقاومة في صدّ العدوان الإسرائيلي على غزة سنة 2014، اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين دولة "غير عضو" فيها، وتمّ لاحقاً رفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة، إضافة لتداعيات انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، وبدء تقديم وثائق التحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، كما سنرى.

أولاً: اللجنة الرباعية إذا كانت اللجنة الرباعية تمثل التعبير عن ما يُسمى "الإرادة الدولية" (وهي بشكل أدقّ تعبير عن إرادة القوى الكبرى)

لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فإن مؤشرات تراجع هذه الهيئة تتزايد كل سنة منذ تأسيسها سنة 2002، سواء بمؤشرات عدد بياناتها المتناقصة سنوياً، أم بحجم الجهد الدبلوماسي الذي يبذله مسؤوليها الأول، أم بالإنجازات المادية على أرض الواقع⁵. هذه اللجنة لعبت في الواقع دوراً سلبياً تعطيلاً، وشكلت، عملياً، عائقاً في وجه تحقيق الشعب الفلسطيني لتطلعاته في الحرية والتحرير والاستقلال، وانحازت رئاستها المتمثلة في توني بلير على مدى سنوات للجانب الإسرائيلي. وكانت سبباً في تعطيل مسار الخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، عندما وضعت شروطها الثلاث التعجيزية على حركة حماس التي فازت في الانتخابات سنة 2006، وأعطت غطاءً للحصار الإسرائيلي لقطاع غزة أو سكتت عنه على الأقل.

ولعلّ خلو سنة 2014 من بيانات للجنة، واقتصارها على أربعة بيانات فقط سنة 2015 يعزز مؤشر تراجع الجهد الدبلوماسي في الموضوع الفلسطيني. وباستعراض بيانات اللجنة الرباعية الأربعة يتبين أن أحدها وهو الصادر في 2015/5/27 ليس إلا بياناً بروتوكولياً انصب على الثناء على دور ممثل اللجنة توني بلير بعد إعلانه عن ترك منصبه الذي تولاه في 2007. بينما تناول البيان الثاني الصادر في 2015/2/8 التأكيد على القضايا ذاتها التي تضمنتها البيانات السابقة، مثل: الدعوة لاستئناف المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة، والأرض مقابل السلام، وضمان الأمن الإسرائيلي، والتأكيد على أهمية المبادرة العربية، ودعوة الأطراف لعدم القيام بأيّ تصرفات أحادية تؤثر على الثقة بين الطرفين، والتأكيد على أهمية الدعم المالي للفلسطينيين، ومطالبة الأطراف المانحة الوفاء بتعهداتها السابقة، وخصوصاً ما ورد في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2014، لا سيّما تلك المتعلقة بقطاع غزة.

أما البيان الثالث والذي أعقب اجتماعات اللجنة في نيويورك في 2015/9/30، فقد ركّز على فكرة توسيع دائرة تشاور اللجنة مع جهات دولية وإقليمية، وأكدت اللجنة مواقفها التقليدية الواردة في

بياناتها السابقة، مع الدعوة لضبط ما أسمته "التوترات" التي رافقت الأحداث المتعلقة بالأماكن المقدسة في القدس، والامتناع عن تغيير الواقع القائم من أيّ طرف⁶. أما البيان الرابع والذي صدر في 2015/10/23 تحت ضغط تفجر الانتفاضة الجديدة في الضفة الغربية المحتلة (انتفاضة السكاكين)، فقد أبدت اللجنة فيه قلقها العميق من تصاعد العنف وهي "تشجب كافة أعمال العنف والإرهاب ضدّ المدنيين". ودعا بيان اللجنة السلطات الإسرائيلية لـ"تشجيع العمل مع الأردن للحفاظ على الأمر الواقع في الأماكن المقدسة في القدس قولاً وفعلاً، إقراراً بالدور الأردني، كما نصت عليه اتفاقيته مع إسرائيل"، وأعاد التأكيد على الاتفاقيات والقرارات الدولية السابقة وتطبيقها على أساس حلّ الدولتين وإنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، كما أشار البيان إلى أن اللجنة ستتوجه للمنطقة لمتابعة جهودها مع الأطراف⁷.

ذلك يعني أن اللجنة بقيت خلال الفترة من آخر بيان لها في أيلول/ سبتمبر 2013 إلى شباط/ فبراير 2015 دون أن تصدر أيّ بيان غير بروتوكولي خلال سنة 2014، وعقدت عدداً من الاجتماعات في السنة التالية (بعد استقالة بلير) في كل من القاهرة (حزيران/ يونيو)، وفي عمّان (تموز/ يوليو)، وفي الرياض (أيلول/ سبتمبر)، دون أيّ تأثير يذكر على مسار التسوية، وهو ما يعزز الدراسات المتخصصة التي تناولت "عدم فاعلية" دور الرباعية في معظم المهام التي تكفلت بها، وهو ما يتضح في النقاط التالية⁸:

1. ضعف دورها في إصلاح السلطة الفلسطينية، وهو ما يتضح في مستويات الفساد العالية طبّقاً لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية Transparency International⁹.
2. عدم تطبيق خريطة الطريق، وهي المهمة المركزية التي أوكلت للجنة.
3. عدم القدرة على الفصل بين الطرفين، وهو ما يتضح في استمرار المواجهات وتشابك الأجهزة الإدارية والأمنية والحياة العامة للطرفين.
4. اشتراطها على حركة حماس الاعتراف بـ"إسرائيل" ونبذ ما يسمى "العنف"، والموافقة على الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير حتى تستطيع أن تأخذ دورها الطبيعي في السلطة الفلسطينية؛ وهو ما دعم الرؤية الإسرائيلية لحماس، ودفع باتجاه عزل وتهميش أحد أكبر القوى السياسية الفلسطينية، كما دفع باتجاه تأزيم الوضع الداخلي الفلسطيني وحصار قطاع غزة.
5. ضعف الأداء الدبلوماسي وضعف وساطاتها، وهو ما بيّناه سابقاً من تراجع نشاطها الدولي وتراجع بياناتها كما ونوعاً.
6. انفراد الولايات المتحدة من الناحية الفعلية في صياغة وتحديد توجهات اللجنة، ويكاد هذا الأمر يشكل نقطة الضعف المركزية في عمل اللجنة، وقد سعت اللجنة في الاجتماعات الثلاثة المشار لها أعلاه (القاهرة، والرياض، وعمّان) لتوسيع دائرة المشاركين في أعمال اللجنة

(خصوصاً الجامعة العربية) بسبب مطالبة روسيا بذلك، وبسبب التلكؤ الذي أسهم فيه توني بلير في أعمال اللجنة. وقد تمت دعوة مندوبين من الأردن ومصر والسعودية والجامعة العربية للمشاركة في أعمال اللجنة في مؤتمرها الذي عقدته في أيلول/سبتمبر 2015. وتتضح تأثيرات الدور الأمريكي في شلل اللجنة في رفض الولايات المتحدة مساندة الاقتراح الفرنسي بعرض مشروع قرار على مجلس الأمن الدولي يحدد معالم إنجاز حلّ الدولتين ليشكل داعماً لعمل اللجنة¹⁰. وهو ما يوضح أن اللجنة لم تستجب حتى إلى الحد الأدنى الذي يوافق عليه التيار الفلسطيني المؤيد لمسار التسوية السلمية.

7. ويتجلى ضعف دور اللجنة في إطار الجهود الدولية بشكل عام في عدم الاستجابة لمناشداتها لتطبيق التعهدات المقدمة في مؤتمرات المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، والتي كان آخرها اجتماع المانحين الدولي لإعمار غزة في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2014، حيث تعهد المانحون فيه بتقديم 5.4 مليارات دولار، لكن المؤشرات المتوفرة تشير إلى أن الوفاء بهذه التعهدات سيكون مصيره مصير التعهدات التي قدمها المانحون في مؤتمر باريس في كانون الأول/ديسمبر 2007، والتي بلغت قيمة التعهدات فيه من قبل 87 دولة ومنظمة دولية نحو 7.4 مليارات دولار، لكن نسبة الوفاء كانت دون ذلك بكثير¹¹.

إن اتجاه التراجع في دور وتأثير اللجنة الرباعية منذ نشأتها سنة 2002 والذي أشرنا له في التقرير الاستراتيجي السابق¹² تعزز خلال السنتين السابقتين 2014-2015، بانعدام النشاط الفعلي في سنة 2014، واقتصار النشاط لسنة 2015 على أربعة بيانات فقط (كان أحدها بياناً بروتوكولياً لا علاقة له بالصراع كما أشرنا)؛ وهو ما يعكس رغبة القوى الدولية بتهميش الاهتمام بالشأن الفلسطيني، لصالح الانشغال بترتيب الخرائط السياسية الجديدة للمنطقة.

ثانياً: الأمم المتحدة تتركز القضايا المهمة في الموضوع الفلسطيني في مناقشات

وقرارات ثلاث هيئات بشكل عام، وهي: الجمعية العامة،

ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social Council (ECOSOC)، دون أن يعني ذلك أن الوكالات الخاصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ليست ذات أهمية، لكن انغماسها في الموضوع الفلسطيني يتم بنسبة أقل من ناحية، كما تتسق قراراتها في الغالب مع قرارات الهيئات الثلاث المذكورة آنفاً من ناحية ثانية.

وما يلفت النظر في التصويت على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية هو الفارق الكبير في التأييد للقضية الفلسطينية، فمن أصل 13 قراراً في الجمعية العامة خلال سنة 2014، كان "معدل" التصويت لصالح فلسطين هو 145 دولة (من أصل 193 دولة)، بينما معدل رفض القرارات

هو 6-7 دول (والباقي يتوزعون على المتغيبين أو الممتنعين عن التصويت)، كما أن أكثر ست دول تقف ضد القرارات لصالح فلسطين هي (إلى جانب "إسرائيل" بالطبع) كل من الولايات المتحدة، وكندا، وجزر المارشال، ومايكرونيزيا، وبالاو ونورو¹³، فإذا استثنينا الولايات المتحدة وكندا، فإن الدول الأربع الأخرى هي "دويلات" ليس لها أي وزن نوعي في المجتمع الدولي، وهو ما يؤكد أن شرعية الحق الفلسطيني أضحى أحد مسلمات المجتمع الدولي على الرغم من التباين على حدود هذا الحق بين دولة وأخرى، وهو أمر بدأت "إسرائيل" تأخذه مأخذ الجد.

1. الجمعية العامة:

شكلت موافقة الجمعية العامة في 2015/9/10 على قرار السماح برفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة كدولة غير عضو حدثاً رمزياً له دلالات سياسية، أما القرارات الأخرى خلال الدورتين 69 و70، فقد تمثلت بشكل رئيسي في الآتي¹⁴:

أ. دعوة الدول المانحة للوفاء بتعهداتها التي وعدت بها في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 والخاصة بإعمار قطاع غزة، كما رحبت الجمعية بمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين والذي عقد في آذار/مارس 2014، إضافة لجهود لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية لفلسطين.

ب. وفي الدورة نفسها (كانون الأول/ديسمبر 2014) أكدت الجمعية على حقّ الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية وضرورة توقف "إسرائيل" عن استغلالها، وحقّ الفلسطينيين في التعويض عما استغلته "إسرائيل" من موارد، والتأكيد على عدم شرعية المستعمرات والجدار بما في ذلك في شرقي القدس.

ج. اشتملت بقية القرارات على الموضوعات التالية:

1. دعم حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
2. رفض الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس.
3. عدم شرعية المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك شرقي القدس، والجولان السوري المحتل.
4. تطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (المؤرخة في 1949/8/12) على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى.
5. دعم أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
6. إعادة تأكيد حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وأن لهم الحق في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدل.

7. دعم عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

8. تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، واستمرار عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واستمرار البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

2. مجلس الأمن:

لم تحظ القضية الفلسطينية بجهد لافت من مجلس الأمن الدولي خلال سنتي 2014-2015، بل إن مشروع القرار الوحيد الذي طرح في هذا الجانب في 2014/12/30 والخاص بتحديد سقف زمني (حتى 2017) لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي المحتلة سنة 1967 عبر المفاوضات لم يُقدَّر له القبول، حيث عارضته الولايات المتحدة وأستراليا بينما ساندته ثماني دول، وهو أقل من النصاب المطلوب وهو تسع أعضاء. أما بقية جهود المجلس في المجال الفلسطيني، فتركزت على تلقي التقارير من ممثلي الأمم المتحدة في لجانها أو من الأمين العام للأمم المتحدة، وهي تقارير لا يجري عليها أيّ تصويت، أي أنها لا تتضمن قرارات أو إجراءات تنفيذية، وقد كان عدد هذه التقارير خلال السنتين 17 تقريراً في الدورة 69، و12 تقريراً في الدورة 70، وتغطي موضوعات الأحداث أو النشاطات الخاصة بالموضوع الفلسطيني¹⁵.

3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تركزت قرارات المجلس في سنتي 2014 و2015 على موضوعين أساسيين هما أوضاع المرأة الفلسطينية، وعواقب الاحتلال الإسرائيلي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، ودعت القرارات إلى¹⁶:

- أ. تقديم المساعدة للمرأة الفلسطينية.
- ب. فتح المعابر الحدودية المؤدية إلى قطاع غزة بشكل كامل.
- ج. ضرورة المحافظة على السلامة الإقليمية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس.
- د. المطالبة بأن تمثل "إسرائيل" للبروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي تمّ توقيعه في باريس Paris Protocol في 1994/4/29.
- هـ. يطلب من "إسرائيل" إصلاح الممتلكات المدنية والهيكل الأساسية الحيوية والأراضي الزراعية والمؤسسات الحكومية التي لحقت بها أضرار أو دُمرت من جراء عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادتها إلى ما كانت عليه.

و. يطلب من "إسرائيل"، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتوقف عن تدمير المنازل والممتلكات والمؤسسات الاقتصادية والأراضي الزراعية والبساتين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس.

ز. يعيد المجلس تأكيده على أن تشييد المستعمرات الإسرائيلية وما يتصل بها من هياكل أساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس، وفي الجولان السوري المحتل وتوسيع نطاقها هما عملاً غير شرعيين.

ح. يطلب المجلس من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ القرار الخاص بالمستعمرات، وأن يواصل تضمين تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص ما يستجد من معلومات عن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

يلاحظ الضعف في القرارات وبصورة خاصة في إدانة الموقف الإسرائيلي في عدم استجابته للقرارات والتوصيات السابقة، وهذا يعكس حالة الضعف العربي والإسلامي، كما يرجع إلى سياسة ممثلية المنظمة في محاولة الوصول إلى صياغات لا تغضب الطرف الأمريكي، ومحاولة التماهي مع مسار التسوية السلمية.

4. المحكمة الجنائية الدولية:

خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل سنة 2015 بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات دولية أخرى، ونجحت في نهاية المطاف بالتوقيع على نظام المحكمة الجنائية لتصبح العضو الـ 123 في المحكمة، وأعلنت المحكمة التابعة للأمم المتحدة أنها تلقت في 2015/1/1 إعلاناً أودعته الحكومة الفلسطينية بقبول اختصاص المحكمة بدءاً من 2014/6/13¹⁷، وهي الفترة التي تغطي وقوع العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/يوليو، وبدء "إسرائيل" حملات الاعتقالات الواسعة في الضفة الغربية بعد اختفاء ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في 13 حزيران/يونيو من السنة نفسها.

وتُعد المحكمة الجنائية الدولية هيئة قضائية دائمة ومستقلة تحاكم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. لكن قبول اختصاص المحكمة لا يعني تلقائياً فتح تحقيق في الشكوى المقدمة، إذ يتطلب إقرار المدعية العامة للمحكمة توافر الشروط المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للشروع في التحقيق، مثل أن لا تكون القضية موضوع الشكوى مطروحة أمام جهات قضائية أخرى، بالإضافة إلى صدور إذن من قضاة المحكمة الجنائية.

وبالرغم من أن "إسرائيل" والولايات المتحدة ليستا أعضاء في المحكمة، إلا أنه يجوز محاكمة مواطنيها بجرائم الحرب، كما أن منطوق المادة 8 من نظام روما الذي تعمل المحكمة بمقتضاه يعدُّ نقل أو ترحيل أو تغريم الأفراد الخاضعين للاحتلال بشكل غير قانوني هي "جرائم حرب". لكن المشكلة التي قد تواجه الطرف الفلسطيني في المحكمة الدولية هو احتمال أن تطلب "إسرائيل" من طرف ثالث (مثل منظمات حقوق الإنسان) أن تتقدم بطلب للمحكمة باتهام أطراف فلسطينية بالقيام بـ "جرائم حرب"، وهو ما قد يشكل ضغطاً دولياً على الفلسطينيين.

من ناحية أخرى، عارضت الولايات المتحدة الانضمام الفلسطيني على أساس ما وصفته الخارجية الأمريكية بأن فلسطين "ليست دولة ذات سيادة، وهو ما يحول دون انضمامها"¹⁸، ناهيك عن التهديد بقطع المساعدات الأمريكية عن فلسطين في حالة استمرار السلطة الفلسطينية في الاتجاه نفسه لملاحقة "إسرائيل" قضائياً، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته كندا، حيث هدد وزير الخارجية الكندي جون بيرد John Baird، في خطاب أمام أعضاء لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية (أيباك) (AIPAC) The American Israel Public Affairs Committee، بوقف المساعدات التي تقدمها بلاده لدولة فلسطين، في حال توجهت إلى المحكمة الدولية في لاهاي، لمحاكمة "إسرائيل"¹⁹. وهذا يذكرنا بالشروط التي توضع على السلطة الفلسطينية بالنسبة إلى المساعدات، الأمر الذي أصبح قيداً عليها حتى في حركتها في المؤسسات الدولية، مما يجعل سياسة التوجه إلى المؤسسات الدولية غير ذات فعالية، مع اضطرارها مراعاة شروط المساعدات.

فإذا أضفنا إلى ذلك فقدان المحكمة لآليات إلزام "إسرائيل" بالتعاون مع لجان التحقيق، فإن الأمر سيأخذ فترة طويلة من المداولات والعراقل والضغوط على الطرف الفلسطيني. وهذا ما يجعل التهديد باللجوء إلى محكمة الجنايات ضعيف التأثير على السياسات الإسرائيلية.

5. مجلس حقوق الإنسان الدولي:

اتخذ المجلس قراراً في 2014/7/23 يقضي بأن تقوم مفوضية حقوق الإنسان الدولية بإرسال بعثة يشكلها المفوض الدولي لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وخصوصاً في قطاع غزة، بعد تفجر الاشتباكات هناك في 2014/7/13 لتحديد المسؤولية عن الانتهاكات لحقوق الإنسان وتقديم التوصيات لدورة المجلس رقم 28 في آذار/مارس 2015²⁰.

وضمنت اللجنة التي تم تشكيلها بالفعل في آب/أغسطس 2014، كلاً من ويليام شاباس William Schabas، من كندا، والذي استقال من عمله في شباط/فبراير 2015 بعد اتهامات إسرائيلية له وللمجلس بـ "الانحياز"²¹، وماري ماكجوان ديفيس Mary McGowan Davis، وهي قاضية

أمريكية سبق لها أن كانت في اللجنة التي حققت في انتهاكات حقوق الإنسان في العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2008 - كانون الثاني/ يناير 2009، ومعهما دودو دينين Doudou Diène من السنغال. لكن العقبة الأساسية التي واجهت اللجنة هي رفض "إسرائيل" التعاون معها، ورفض السماح لأعضاء اللجنة بالدخول إلى أراضيها، طبقاً لبيان أصدرته اللجنة في كانون الأول/ ديسمبر 2014، وهو ما دفع اللجنة للقدوم للأردن للاستماع لأقوال الشهود. وقد أصدرت اللجنة في ختام أعمالها تقريراً جاء في أهم نتائجه²²:

أ. تعبر لجنة التحقيق عن قلقها إزاء استخدام "إسرائيل" على نطاق واسع لأسلحة تقتل وتصيب الأفراد في نطاق منطقة واسعة.

ب. إن الغرض من وراء الإطلاق العشوائي لآلاف الصواريخ وقذائف الهاون من قبل المجموعات الفلسطينية المسلحة على "إسرائيل" هو نشر الرعب بين المدنيين هناك، كما سببت فكرة الأنفاق صدمة نفسية للمدنيين الإسرائيليين الذين خشوا من الهجوم عليهم في أي لحظة من قبل مسلحين يخرجون من تحت الأرض.

ج. تعبر اللجنة عن قلقها إزاء ما يبدو أنه استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المتزايد للذخيرة الحية للسيطرة على التجمعات، مما يزيد احتمال الوفاة أو الإصابة الخطيرة.

د. يسود الإفلات من العقاب على كل المستويات بخصوص الانتهاكات التي ترتكبها القوات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

هـ. تعبر لجنة التحقيق عن انزعاجها من قرار "إسرائيل" بغلق تحقيقها الجنائي في قضية قتل أربعة أطفال على الشاطئ في غزة، في 2014/7/16.

و. لم تستجب السلطات الإسرائيلية لطلبات اللجنة المتكررة للحصول على معلومات والإذن بدخول "إسرائيل" والأرض الفلسطينية المحتلة.

وكان المجلس قد اتخذ عدداً من القرارات²³ حول تأكيد المسؤولية عن تحقيق العدالة وعن انتهاكات القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 2015/7/3 (أيّد القرار 41 واعترض عليه 1)، كما اتخذ عدداً من القرارات في جلسته في 2015/3/27 تؤكد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم (أيّد القرار 45 واعترض عليه 1)، وقرار بعدم شرعية المستعمرات الإسرائيلية (أيّد القرار 43 واعترض عليه 1)، وقرار انتقد فيه الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (أيّد القرار 43 واعترض عليه 1). أما في سنة 2014، فكان المجلس قد اتخذ ثلاثة قرارات حول الموضوعات ذاتها التي تناولها في قرارات 2015 (وصوت لصالح كل من هذه القرارات الثلاثة 46 واعترض عليه 1)²⁴.

من كل ما سبق، يمكن تلخيص نشاطات الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها، خلال سنتي 2014-2015 بما يلي:

أ. تأكيد الحقوق الفلسطينية في كل الهيئات الأممية، مع تباين في نسبة التأييد بين هيئة وأخرى، خصوصاً الضعف الشديد لدور مجلس الأمن الدولي، بسبب الموقف الأمريكي الذي يستخدم حقّ الفيتو، أو يؤثر في التصويت أو يضغط بمختلف الوسائل لتكييف نصوص قانونية أو تعديل مشروعات قرار قبل عرضها على المجلس، بشكل يضعف من الطموحات الفلسطينية.

ب. أن المساندة الدولية للسياسة الإسرائيلية في نطاق الأمم المتحدة هي مساندة محدودة وضعيفة تعكسها معدلات التصويت على القرارات، إذ إن معدل التصويت لصالح فلسطين يتجاوز نسبة 75%، بينما لصالح "إسرائيل" تبقى في حدود 3%، ويتوزع الباقون على المتغيبين والممتنعين.

ثالثاً: القوس الدولية الكبرى:

1. الولايات المتحدة:

يمكن تناول السياسة الأمريكية من خلال المحاور التالية:

أ. تراجع القضية الفلسطينية في أولويات الجهد الدبلوماسي الأمريكي:

أشرنا سابقاً إلى خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في دورة الأمم المتحدة رقم 70 سنة 2015 والذي تجاهل فيه أي إشارة للموضوع الفلسطيني، وهو ما يشير إلى نوع من الانصراف الأمريكي لقضايا دولية أخرى ترى أنها أكثر إلحاحاً لسياستها الدولية. وبالقياس الكمي للزيارات الرسمية لوزير الخارجية الأمريكية جون كيري خلال سنتي 2014 و2015. وفي هذا الإطار، يجب أن يؤخذ في الاعتبار ما نشأ من توتر في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، نتيجة عجز الإدارة الأمريكية عن الضغط على حكومة بنيامين نتنياهو، وبالتالي تراجعها عن تقديم مبادرات سياسية جديدة.

جدول 5/1: الزيارات الرسمية لوزير الخارجية الأمريكي 2014-2015

السنة	لقاءات رسمية في الخارج	زيارات لدول عربية	فلسطين (رام الله)	نسبة فلسطين من مجموع الزيارات
2014	54	25	3	5.5%
2015	26	7	0	0%

يشير جدول 5/1 إلى حجم الجهد الدبلوماسي الأمريكي تجاه الموضوع الفلسطيني، وهو حجم هامشي وفي كثير من الأحيان كان يأتي على هامش زيارات لدول أخرى لمناقشة موضوعات غير الموضوع الفلسطيني.

ومع أن الولايات المتحدة تلتزم سياستها التقليدية في الموضوع الفلسطيني، لكن الأمر اللافت للنظر هو فقدان التعهدات الرسمية المعلنة من قبل الولايات المتحدة لكل أشكال المصادقية وبشكل متزايد وواضح، فمنذ وعود جورج بوش George W. Bush وصولاً لتحديد أوباما فترات معينة لبدء المفاوضات، وللبداء في إنجاز مشروع الدولتين، لم يتم التقدم في أي مسار من المسارات، بالرغم من أن الرئيس الفلسطيني التقى 25 مرة مع الوزير كيري منذ تولي الأخير مهامه في شباط/ فبراير 2013. ثم إن تحليل بيانات وزارة الخارجية الأمريكية أو الناطق باسمها في سنتي 2014-2015، يؤكد عدم حدوث أي تغيير في الموقف الأمريكي سواء على صعيد الأقوال أم الأفعال²⁵. كما نسبت بعض وسائل الإعلام إلى مصادر دبلوماسية غربية (في كانون الأول/ ديسمبر 2015)، أن الإدارة الأمريكية "نفضت يدها" من العملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، بعد أن عاد وزير الخارجية كيري خائباً من زيارته للمنطقة²⁶؛ حيث تزايدت قناعتها بعدم القدرة على إحداث تقدم، طالما كان نيتها هو وحلفاؤه في اليمين المتطرف يديرون الحكم في "إسرائيل".

ب. أدبيات الخطاب السياسي لإدارة أوباما في الصراع العربي الصهيوني:

وتتضح ملامح هذه الأدبيات في أحد أبعادها، في إدارة الوضع بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2014، إذ أخذت الولايات المتحدة موقفها التقليدي بتبرير الأعمال العسكرية الإسرائيلية. فقد قال الرئيس أوباما عن الحرب في غزة في تموز/ يوليو 2014:

كما قلت مراراً، من حقّ إسرائيل الدفاع عن نفسها ضدّ هجمات الصواريخ والأنفاق من حماس، وكنتيجة لعمليات إسرائيل فإنها أوقعت قدراً مهماً من التدمير للبنية التحتية الإرهابية التابعة لحماس في غزة. وكما قلت أيضاً، فإن لدينا قلق جدي من العدد المتزايد للقتلى المدنيين من الفلسطينيين وفقدان إسرائيليين لحياتهم. وهو ما يجعل تركيزنا الرئيسي الآن... هو وقف إطلاق النار... وقد أعطيته [كيري] تعليمات للدفع باتجاه وقف فوري للاعتداءات والعودة لاتفاق نوفمبر 2012 [المتعلق] بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في غزة²⁷.

والملاحظ أن أدبيات الخطاب السياسي لأوباما في التعبير عن موقفه من الصراع العربي الصهيوني لا تتجاوز حدود العتاب في الموقف من الانتهاكات الإسرائيلية، لكنه وصف أسر المقاومة لجندي إسرائيلي في معارك غزة (تموز/ يوليو 2014) بأنه "عمل بربري.... وعليهم إطلاق سراحه دون شروط بأسرع وقت ممكن"²⁸، بينما رفض مندوبه المصادقة على قرار من مجلس الأمن الدولي لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الذي مضى عليه قرابة نصف قرن.

أثارت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو إلى الولايات المتحدة لإلقاء خطاب أمام الكونغرس في آذار/ مارس 2015، بدعوة من جون بينر John Boehner (الرئيس الجمهوري

لمجلس النواب) دون أيّ تشاور مع الرئاسة الأمريكية؛ امتعاض الرئيس أوباما وإدارته؛ وزادت من أجواء التوتر وتردي العلاقة بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية. إذ جاء نتنهاهو إلى الولايات المتحدة خصيصاً لدفع الكونجرس الأمريكي لرفض إقرار الاتفاق النووي الإيراني وتعطيله، بينما كانت الإدارة الأمريكية منهكة في الترتيبات النهائية للاتفاق. وقد عدّ ذلك تجاوزاً كبيراً وغير معهود من قبل نتنهاهو في الضغط على الرئاسة الأمريكية²⁹.

وقد لاحظ المراقبون أن نتنهاهو لم ينجح في تحقيق هدفه، وأن الكثير من أعضاء الحزب الديموقراطي قاطعوا خطابه، أو كانوا منزعين على الأقل من سلوكه، وأن شعبيته قد انخفضت في الولايات المتحدة في أعقاب خطابه في الكونجرس. وبالرغم من ذلك، فقد وصلت الإدارة الأمريكية دعمها المعتاد للسياسات الإسرائيلية، دون أن تتخذ أيّ إجراء في مواجهة نتنهاهو المدعوم من اللوبي الإسرائيلي الصهيوني القوي في أمريكا³⁰.

ج. السعي الأمريكي لمدّ النفوذ الأمني للسلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة:

بعد 15 يوماً من القتال في قطاع غزة (تموز/ يوليو 2014)، عقد جون كيري في 2014/7/23 لقاءً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في رام الله. وكان مضمون السعي الأمريكي يدور حول كيفية استثمار الضغط العسكري الإسرائيلي على غزة لمدّ صلاحيات السلطة الفلسطينية، لا سيّما الأمنية، إلى القطاع خصوصاً ما تعلق منها بالمعابر بين غزة وكل من "إسرائيل" ومصر والأمن الداخلي³¹. وفي أيلول/ سبتمبر 2014 عاد كيري إلى القاهرة لبحث موضوعات عدة، منها تدعيم وقف إطلاق النار، الذي تمكنت مصر من ترتيبه بين الطرفين في 2014/8/26 بمساعدة عربية وفرنسية وتركية وقطرية، والعمل على جعل فكرة مدّ السلطة الفلسطينية لنشاطها الأمني لغزة، أحد المحاور التي كشف عنها المسؤولون الأمريكيون.

ومما يؤكد التوجه الأمريكي لمدّ عمل السلطة الفلسطينية إلى غزة على حساب حركات المقاومة، ما تضمنته التصريحات الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، عندما شارك الوزير الأمريكي كيري في مؤتمر القاهرة الدولي الخاص بإعادة إعمار قطاع غزة. وقد دعا كيري في خطابه أمام المؤتمر، وبشكل واضح، إلى "تمكين السلطة الفلسطينية والرئيس عباس في كل ما نعمله بخصوص تحديد وتقرير مستقبل قطاع غزة.... وبأن نرى مسؤولي الجمارك الفلسطينية على حدود قطاع غزة. نحن نستطيع كما يجب علينا مساعدة السلطة لتوسيع سيطرتها في غزة"، مبرراً ذلك بإمكانية "إطلاق حماس للصواريخ على المدنيين الإسرائيليين"³².

ويمكن تحسس التوجهات الأمريكية بمحاولة تدعيم طرف على حساب طرف آخر في الساحة الفلسطينية من خلال الموقف الأمريكي من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية "التكنوقراطية"، فقد قال كيري في مؤتمر صحفي في بيروت في الرابع من حزيران/ يونيو رداً على سؤال حول شعور

الولايات المتحدة بضرورة الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية التي توافقت عليها القوى الفلسطينية في نيسان/أبريل 2014 قائلاً:

في الإجابة على المصطلحات التي وردت في السؤال، الولايات المتحدة لا تعترف بحكومة بخصوص فلسطين، لأن ذلك يستوجب الاعتراف بدولة ولا يوجد دولة، فهذه ليست مسألة اعتراف بحكومة، بل الأمر طبقاً لقوانيننا هو ما إذا كان في الإمكان التواصل أو العمل مع تلك الحكومة بشكل أو آخر... وقد أوضح عباس أن هذه الحكومة التكنوقراطية ملتزمة بمبادئ عدم العنف، المفاوضات، الاعتراف بدولة إسرائيل، القبول بالاتفاقات السابقة ومبادئ الرباعية، وأنها ستستمر في اتفاقاتها السابقة بخصوص التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وأضاف أن عباس شكّل حكومة ليس بين أعضائها "مَنْ له صلة بحماس، وأن الحكومة الأمريكية ستراقب عمل هذه الحكومة"، مؤكداً على أن بلاده تعدُّ حركة حماس "حركة إرهابية"³³.

د. الموقف الأمريكي من الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى:

وما يلفت الانتباه في تصريحات وزير الخارجية الأمريكي كيري بخصوص المسجد الأقصى، التزامه باستخدام تعبير ثنائي بأنه "الحرم الشريف - جبل الهيكل"؛ وهو ما يوحي ببداية التعامل مع الموقع كما لو أنه "ملكية مشتركة"، وهو ما ينم عن تغيير في تفسير القرارات الدولية بخصوص القدس. فقد أكد الوزير الأمريكي في تصريحاته في تشرين الثاني/نوفمبر 2014³⁴ على اتفائه مع الأطراف على عدم تغيير الواقع القائم في "الحرم الشريف - جبل الهيكل" واحترام الدور الأردني كراعي للحرم الشريف، كما ذكر الوزير الأمريكي بعد لقائه رئيس السلطة الفلسطينية في عمّان، بعد حدوث مواجهات في القدس بسبب الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، أن الرئيس عباس "تعهد التزامه التام بعدم العنف، وأوضح أنه سيفعل كل ما يستطيع لاستعادة الهدوء ومنع التحريض على العنف"، مع الإشارة إلى أن مفهوم وقف العنف يكاد ينحصر في "لجم المقاومة".

ومع اشتعال انتفاضة القدس في الأراضي المحتلة في تشرين الأول/أكتوبر 2015، أصدرت الولايات المتحدة على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية بياناً³⁵، دانت فيه بأقصى العبارات الهجوم الذي "تعرض له مدنيون إسرائيليون، والذي أدى لمقتل ثلاثة إسرائيليين وإصابة عدد آخر"، كما دان البيان "التحريض على القتال والعنف" وطالب الأطراف المعنية بضرورة العمل على إعادة الهدوء والاستقرار.

ووصل جون كيري للأردن في 2015/10/24، بعد لقائه مع نتنياهو لمتابعة تطورات الانتفاضة، بعد تواصل الانتهاكات الإسرائيلية للحرم القدسي الشريف، والتقى الملك الأردني والرئيس عباس

في عمّان. ولخص كيري هذه اللقاءات، مشيراً للمسؤولين الذين التقى بهم، بقوله إنهم ”أعربوا جميعاً عن التزامهم القوي لإنهاء العنف وإعادة الهدوء في أقرب وقت ممكن... وإن الحرم الشريف/ جبل الهيكل مهم بشكل واضح للأديان الموحدة الثلاثة... ويسعدني أن رئيس الوزراء نتنياهو أعاد التأكيد على التزام إسرائيل بعدم تغيير الأمر الواقع في الحرم الشريف/ جبل الهيكل قولاً وفعلاً...“، وأن نتنياهو حرص على تأكيد بعض النقاط هي³⁶:

1. احترام ”إسرائيل“ الكامل للدور الأردني الخاص كما تعكسه اتفاقية سنة 1994.
2. مواصلة ”إسرائيل“ تطبيق سياستها بخصوص ممارسة العبادة من قبل المسلمين في الحرم الشريف - جبل الهيكل.
3. ليس لـ ”إسرائيل“ أي نية لتقسيم الحرم الشريف - جبل الهيكل.
4. ترحيب ”إسرائيل“ بمزيد من التنسيق مع الوقف الأردني لضمان احترام المتعبدين والزوار للانضباط واحترام قدسية المكان... وسيجتمع الطرفان لتعزيز التنسيق الأمني في هذا الجانب بينهما.

وأشار كيري إلى ترحيبه بالاقترح الأردني، لتوفير تغطية مصورة للحرم الشريف على مدار الساعة لضمان الشفافية وإطلاع الجميع على ما يجري.

ويبدو من تحليل التوجهات الأمريكية بخصوص الحرم الشريف أن الديبلوماسية الأمريكية تعمل على تكريس فكرة ”خصوصية شرقي القدس“ وخصوصية الحرم الشريف بشكل يفك ارتباطهما مع فكرة ”الأراضي المحتلة“. وهو أمر يبدو فيه أن السلطة الفلسطينية تتعامل مع المسجد الأقصى على أساس أنه ”مرفق“ بحاجة لإدارة خاصة وليس ”أرضاً محتلة“. إن هذا التغيير في الموقف الأمريكي لم يعامل بما يستحق من الاستنكار فلسطينياً وعربياً وإسلامياً؛ لأنه يلتقي مع المخططات الصهيونية المتعلقة بالمسجد الأقصى ويتناقض مع السياسات الأمريكية السابقة. فإدارة أوباما بالرغم من توتر علاقاتها بنتنياهو، إلا أنها قدمت من التراجعات في الموضوع الفلسطيني وفي تبني السردية الصهيونية، فوق ما قدمته الإدارات الأمريكية السابقة، وما استخدام مصطلح ”الحرم الشريف - جبل الهيكل“ إلا واحدة منها.

هـ. الأهداف السياسية للمساعدات الأمريكية لفلسطين:

تشير دراسة مقدمة للكونجرس الأمريكي حول المساعدات الأمريكية للفلسطينيين أن الحكم على جدوى هذه المساعدات بخصوص المصالح الأمريكية المحققة من هذه المساعدات يتمحور حول النقاط التالي³⁷:

1. تقليص خطر ما يسمى "الإرهاب".
2. دفع الفلسطينيين نحو السلام مع "إسرائيل".
3. تهيئة الفلسطينيين للاعتماد على الذات في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية.
4. تعزيز الاستقرار الإقليمي.
5. سدّ الحاجات الإنسانية.

ومن وجهة نظر فلسطينية، فإن هذه المساعدات تُستخدم للهيمنة على القرار السياسي الفلسطيني، وضرب المقاومة ومحاولة الحيلولة دون تصاعد الانتفاضة، ومعارضة اللجوء إلى المنظمات الدولية، ودعم الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني.

وتبلغ قيمة المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 2014-2015، نحو 801 مليون دولار، منها 440 مليون سنة 2014 و361 مليون سنة 2015³⁸. وكان وزير الخارجية كيري في المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن، قد أشار إلى قيام مجموعة خبراء بدراسة كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وقدرت إمكانية تخفيض البطالة من 21% إلى 8% خلال ثلاثة أعوام من خلال التركيز على الاستثمار وتطوير القطاع الخاص³⁹.

وتتضح الأهداف السياسية للمساعدات من ربط الولايات المتحدة بين مساعداتها وبين مواصفات تأليف حكومة وطنية بعد اتفاق حماس وفتح في نيسان/ أبريل 2014، ووضعت المؤسسات الأمريكية شروطاً لاستمرار المساعدات وهي⁴⁰:

1. ضمان أن لا تذهب المساعدات أو أيّ جزء منها لحركة حماس أو لأيّ فرد يمارس "الإرهاب"، وعلى وزارة الخارجية الأمريكية أن تبذل كل الجهود لضمان ذلك.
2. أن لا تذهب المساعدات للفلسطينيين في حالة حصولهم على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة أو أيّ من وكالاتها المتخصصة؛ باستثناء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ما لم تكن هذه العضوية نتيجة اتفاق بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية.
3. منع المساعدات إذا طالبت السلطة الفلسطينية أو دعمت أيّ تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية لأيّ فرد إسرائيلي بخصوص جرائم حرب ضدّ الفلسطينيين.
4. أن لا تذهب المساعدات الأمريكية لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وأن تذهب هذه المساعدات فقط للاعتمادات التجارية (بالرغم من أن السلطة تدفع رواتب لموظفين في غزة).
5. يمنع تقديم المساعدات لمنظمة التحرير أو هيئة الإعلام الفلسطيني.
6. أن لا تذهب أيّ مساعدات للدولة الفلسطينية المحتملة مستقبلاً ما لم يقر وزير الخارجية الأمريكي ب:

- أ. وفاء الدولة الفلسطينية تماماً بالتزامها بالسلام مع "إسرائيل".
 ب. اتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة لمواجهة العمليات الإرهابية في الضفة وغزة بالتعاون مع "إسرائيل" وأطراف أخرى.
 ج. التعاون مع بقية دول المنطقة لضمان عيش "إسرائيل" والدولة الفلسطينية في حالة تطبيع كامل للعلاقات بينهما.

و. التصويت الأمريكي في الأمم المتحدة:

إذا رأينا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أقرب للتعبير عن التوجهات الدولية من بقية مؤسسات الأمم المتحدة بسبب اتساع قاعدة العضوية فيها، فإن دراسة أمريكية مقدمة للكونجرس الأمريكي حول أنماط التصويت في الجمعية العامة خلال الدورة 69 لسنة 2014 تشير إلى أن درجة التطابق بين الولايات المتحدة وبين بقية دول العالم في التصويت في الجمعية العامة على قضايا الصراع العربي الإسرائيلي هي 3.9% فقط. بل تتضح المفارقة في أن درجة تطابقها في الصراع العربي الصهيوني مع دول أوروبية مركزية هي درجة متدنية للغاية، فمثلاً لم تتجاوز نسبة تطابقها 7.7% مع كل من فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا، (وتصل مع أستراليا 63.6%)، ومع كندا 100%، ومع جمهورية التشيك 7.7%، وجمهورية بنما 10%)⁴¹.

2. الاتحاد الأوروبي:

تجمع الدراسات الأوروبية على عدد من الثغرات في السياسة الأوروبية المعاصرة تجاه الصراع العربي الصهيوني⁴²:

أ. أن درجة التأثير الأوروبي على أطراف الصراع هو الأقل قياساً للتأثير الأمريكي.
 ب. أن الدور السياسي الأوروبي لا يتناسب مع تصدُر الاتحاد الأوروبي قائمة المانحين للمساعدات للطرف الفلسطيني.

ج. أن التباينات الداخلية في توجهات القوى المركزية الأوروبية (ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا) تجعل القدرة على تبني استراتيجية شاملة وموحدة أقل إمكانية، ويبدو أن ذلك جعل الدور الأوروبي ينتقل من تسوية الصراع إلى إدارة الأزمة من خلال الإبقاء على "مجرد التفاوض"، وكمثال على التباينات الداخلية في توجهات مؤسسات الاتحاد، قرار المحكمة الأوروبية في 2014/12/17 بإلغاء الإجراءات المتخذة ضد حركة حماس في أوروبا على أساس أنها "حركة إرهابية"، وهو ما دفع مجلس الاتحاد الأوروبي إلى طلب "الاستئناف" على هذا القرار في كانون الثاني/يناير 2015، منتقداً الأسس التي اعتمدها المحكمة لقراراتها⁴³.

د. أن المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية بهدف دعم مؤسسات الدولة الموعودة لم تصل للنتيجة المأمولة في ظلّ التقارير الأوروبية عن الفساد والترهل الإداري وضعف مؤشرات الحاكمية في السلطة الفلسطينية⁴⁴.

ولعل الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في إطار ما سمي "أداة الجوار الأوروبي" في سنة 2006، ثم قام بتجديدها في آذار/ مارس 2014 خصوصاً في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها العالم العربي، تُحدد السياسة الجديدة نحو الجوار الأوروبي (والذي يشمل 16 دولة من الدول العربية المتوسطة ومن ضمنها الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وجمهوريات سوفيتية سابقة)، وهي سياسة مستندة إلى نصّ المادة 8 من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويشير البيان الذي تضمنته الاستراتيجية إلى غلبة الجوانب الاقتصادية وحقوق الإنسان والتعليم والبيئة والطاقة والعلاقات مع المجتمع المدني وغيرها، على الجوانب السياسية في علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار⁴⁵. والملاحظ أن هذه الميادين التي تغطيها سياسة الجوار تقصُر مفهوم الأمن على أبعاد لا تمس الاحتلال، وهي الملاحظة التي أبداهها المفوض الأوروبي المعني بسياسة الجوار الأوروبي جوهانس هان Johannes Hahn حيث قال إن على الخطة أن تعطي مزيداً من الانتباه لجذور أسباب عدم الاستقرار في المنطقة، لا سيما تلك التي تدخل في نطاق المفهوم الأوسع من المفهوم التقليدي للأمن⁴⁶.

وعليه، يمكن تحديد الملامح العامة للسياسة الأوروبية خلال سنتي 2014-2015 في الآتي:

أ. السعي لـ "إحياء" دور اللجنة الرباعية وزيادة دور الجامعة العربية من خلال العودة للترويج للمبادرة العربية للسلام، وهي الرغبة التي عبّر عنها فرناندو جنتليني Fernando Gentilini ممثل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط⁴⁷. وقد قامت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية فيديريكا موغيريني Federica Mogherini في أيار/ مايو 2015 بزيارة لكل من "إسرائيل" والصفة الغربية لمقابلة المسؤولين فيهما، وخصوصاً بعدما بدأ أن تنتياهو تحلل من الالتزام بحل الدولتين كما أعلن خلال حملته الانتخابية الأخيرة في 2015.

ب. ثبات الموقف الأوروبي التقليدي، وهو ما يتضح في بيان المجلس الأوروبي في 2015/7/20 من التأكيد على المواقف الأوروبية، التي هي تكرار للنقاط الواردة في بيان للمجلس الأوروبي في 2014/8/31، وتتضمن ما يلي⁴⁸:

1. دولتان تعيشان بسلام، جنباً إلى جنب، مع التنبيه إلى أن بعض الممارسات تؤثر على احتمال تنفيذ هذا الحل.

2. إيلاء الوضع الإنساني في قطاع غزة أولوية، والتنبيه لمخاطر العجز المالي في ميزانية الأونروا.

3. الترحيب بالتسهيلات الإسرائيلية للمرور إلى غزة، وانتقاد إطلاق الصواريخ من غزة على "إسرائيل".

4. العمل لتطويع الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.

5. التأكيد على عدم شرعية المستعمرات والجدار العازل وهدم ومصادرة الممتلكات، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية في القدس تخريب لجهود جعلها عاصمة للدولتين.

6. الالتزام بعدم تنفيذ الاتفاقيات الإسرائيلية الأوروبية في الأراضي المحتلة في 1967.

7. تكرار دعوة المجلس لإنشاء مجموعة دعم دولية وإقليمية، لمساندة جهود التسوية، التي دعا لها في بيانه في تموز/ يوليو 2014.

وبخصوص العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2014، أصدر المجلس الأوروبي بياناً تضمن⁴⁹:

أ. دعوة الأطراف لوقف القتال والعودة لاتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 لوقف إطلاق النار، ويثني على الجهود، خصوصاً المصرية، لترتيب وقف لإطلاق النار.

ب. إدانة إطلاق الصواريخ من قبل حماس وغيرها على التجمعات السكنية الإسرائيلية "دون تمييز"، ويرى هذه الأعمال بأنها "إجرامية وغير مبررة" ويجب وقفها.

ج. نزع أسلحة كل الجماعات "الإرهابية" ووقف استخدامها المدنيين كدروع بشرية.

د. مع إقرار المجلس بحق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها فإن عليها أن تستخدم القوة بشكل يتناسب مع الخطر ويتسق مع القانون الدولي.

هـ. ضرورة مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة.

و. يدين المجلس الخطف والقتل البشع للفتية من الطرفين.

ز. إن الأحداث في غزة تهدد أمن الاتحاد الأوروبي وجيرانه.

ح. الدعوة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالصراع في الشرق الأوسط.

أما البعد التنفيذي في السلوك الأوروبي في إطار السعي لتحقيق تقدم في مسار التسوية، فقد بدأ بالظهور في المجال السياسي في الاعترافات البرلمانية الأوروبية بالدولة الفلسطينية، فحتى سنة 2015 كان عدد الدول التي تعترف بفلسطين هو 136 دولة من أصل 193 دولة في الأمم المتحدة، منها 96 دولة اعترفت بالدولة الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو. أما الدول الأوروبية فقد بدأت في سنة 2014 باعترافات رمزية في البرلمانات، وكان آخر دولة أوروبية يعترف برلمانها بفلسطين هي اليونان في كانون الأول/ ديسمبر 2015. ليصل عدد الدول الأوروبية التي تعترف برلماناتها بفلسطين إلى 9 دول⁵⁰.

وقد مدد المجلس الأوروبي في تموز/ يوليو 2015 عمل بعثة الشرطة الأوروبية European Union Co-ordinating Office for Palestinian Police Support (EUPOL COPPS) التي يرأسها رودلف موجيه Rodolphe Mauget إلى 2016/6/30، وهي التي بدأت عملها منذ 2006 لمساندة جهود بناء الدولة الفلسطينية، وتمّ تخصيص قيمة 9.175 ملايين يورو (نحو 10.097 مليون دولار) لهذا الغرض. كما مدد المجلس المساعدة الأوروبية لبعثة الحدود في معبر رفح حتى 2016/6/30⁵¹.

وواصل الاتحاد الأوروبي التشاور مع السلطة الفلسطينية، بخصوص حقوق الإنسان، وموضوعات المرأة، وتطبيق القوانين، وموضوع الإعدامات في قطاع غزة، لا سيّما بعد أن وقّع الرئيس الفلسطيني على الانضمام لعشرين اتفاقية دولية خاصة بحقوق الإنسان؛ إلى جانب توقيع السلطة في كانون الثاني/ يناير 2014 على خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان⁵².

أما الموقف الأوروبي من انتفاضة القدس، فقد عبرت عنه نائب رئيس المفوضية العليا للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية فيديريكا موغيريني، حيث دعت في تصريح لها في 2015/10/28 قادة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى تطويق العنف الذي يضرب المدنيين (في إشارة للانتفاضة)، وعزت تفجر العنف "لعدم وجود أفق سياسي"، وقالت لا نريد أن يمتزج الصراع القديم مع الصراعات الجديدة التي تضرب دول الجوار (إشارة للربيع العربي). وأشارت موغيريني إلى دعوتها لأطراف أخرى للمشاركة في اجتماعات اللجنة الرباعية مثل مصر (لعلاقتها بغزة)، والأردن (لعلاقتها بالأماكن المقدسة)، والسعودية (لارتباطها بالمبادرة العربية)⁵³.

كما دان الاتحاد الأوروبي حرق الطفل الفلسطيني علي الدوابشة في نهاية شهر تموز/ يوليو 2015، مطالباً بإجراء تحقيق وضرورة اتخاذ "إسرائيل" إجراءات لحماية المدنيين الفلسطينيين⁵⁴. ومن ناحية أخرى، أقرت الحكومة البريطانية على لسان مساعد وزير الدولة لشؤون الكومنولث توبايس إلوود Tobias Ellwood أن القوات الإسرائيلية قامت بخرق وقف إطلاق النار في غزة خلال الفترة من 2014/8/26 (اتفاق وقف إطلاق النار) إلى 2015/9/4 بما مجموعه 696 مرة إلى جانب 29 مرة قامت فيها بغارات على القطاع⁵⁵.

أما المساعدات الأوروبية خلال سنة 2014، فتمثلت في تقديم 309.5 ملايين يورو (نحو 334.8 مليون دولار) للسلطة الفلسطينية، وهي جزء من اعتمادات مالية أولية من الاتحاد الأوروبي لفلسطين خلال الفترة 2014-2015 تبلغ قيمتها الإجمالية (للسنتين) بين 508-621 مليون يورو (نحو 549.5-671.8 مليون دولار)⁵⁶، كما تمّ توقيع اتفاق بين وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين وبين الاتحاد الأوروبي على إسهامات الاتحاد في الميزانية السنوية

بقيمة 246 مليون يورو (نحو 266.1 مليون دولار) سنوياً خلال الفترة 2014-2016 مع إمكانية التعديل طبقاً للظروف المالية الأوروبية⁵⁷.

وفي النطاق التجاري، اتخذت المفوضية الأوروبية قراراً في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 يقضي بوضع ملصقات على السلع التي تنتجها المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وشرقي القدس وهضبة الجولان المحتلة، ويشمل القرار قرابة 146 علامة تجارية، وردّ نتنياهو على القرار بأنه كيل بمكياين، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يخجل من نفسه لأن القرار يتعلق بـ"إسرائيل" ولا يتناول مئات النزاعات الأخرى في العالم. وأشار الاتحاد الأوروبي بأن القرار هو لتمييز منشأ بضائع المستعمرات، ولا ينطوي على عقوبات أو مقاطعة لـ"إسرائيل"، بل هو من أجل إعلام المستهلكين بأصل السلع المعروضة عليهم حيث سيتم وضع ملصق على المنتج عليه كلمة "مستوطنات"، وهو ما يعني أن القرار لا يرقى لمستوى المقاطعة. كما أنه التفاف على تصويت البرلمان الأوروبي في أيلول/سبتمبر 2015 على قرار بمقاطعة بضائع منتجات المستعمرات الإسرائيلية بأغلبية 525 نائباً مؤيداً ومعارضة 70. وعلى الرغم من أن القرار له قيمة سياسية، فإن قيمته الاقتصادية أقل من ذلك بكثير، فقيمة الإنتاج الذي سيتأثر بالقرار الأوروبي لا يزيد طبقاً للتقدير الإسرائيلي عن 50 مليون دولار، من أصل نحو 250 مليون دولار، إجمالي ناتج المستعمرات، ويصبح أقل أهمية إذا قورن بحجم التجارة الإسرائيلية الأوروبية والتي تصل لنحو 30 مليار دولار سنوياً⁵⁸.

ومن الضروري التوقف عند التصور الذي طرحه عدد من الشخصيات الأوروبية البارزة في 2015/5/11، إذ وجّه 19 شخصية أوروبية بارزة من مجموعة الشخصيات الأوروبية المرموقة العاملة على قضايا الشرق الأوسط European Eminent Persons Group on Middle East (EEPG) issues، ممن عملوا في مناصب سياسية مهمة، بياناً موجهاً للمسؤولين في الاتحاد الأوروبي مؤكدين على ما سبق لهم الدعوة له في بيان سابق في نيسان/أبريل 2014، وتضمن الأفكار التالية⁵⁹:

- أ. الدعوة لعمل عاجل من الاتحاد الأوروبي لتسوية الموضوع الفلسطيني، بعد إعادة انتخاب نتينهاو في آذار/مارس 2015.
- ب. اعتبار عدم تحقيق الفلسطينيين لحكومة وحدة وطنية واستمرار الاستيطان الإسرائيلي كمؤشر على عدم جدوى مسار مدريد - أوسلو.
- ج. الشك العميق في أن نتينهاو معنيّ فعلاً بحل الدولتين، كما أن الولايات المتحدة لا يبدو أنها مستعدة لأخذ الريادة في اتجاه تنشيط التسوية بشكل جدي وفعال.

د. أن الموضوع الفلسطيني لا يشير إلى تدهور الأوضاع العامة في منطقة ملتهبة فقط، بل إلى وضع فيه "تنكّر للعدالة الدولية وحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية"، وإن الأمن الإسرائيلي على المدى البعيد سيكون موضع تهديد خصوصاً مع استمرار الاستيطان.

هـ. حان الوقت لمجلس الوزراء الأوروبي لوضع سياسة تجاه الموضوع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل يعكس التهديد للمصالح الأوروبية في حالة انهيار المسار السلمي. ولا بدّ من تحمل الاتحاد الأوروبي مسؤوليته باتخاذ موقف مستقل وفاعل وشامل في هذه القضية الخارجية والأمنية.

و. الإشارة إلى عدم تساوي المركز الدولي لطرفي التفاوض، وهو الأمر الذي لا يأخذه المفاوضون الأمريكيون في الاعتبار.

ز. انتقاد مستوى وجدوى المساعدات الأمريكية والأوروبية للفلسطينيين وتحكّم "إسرائيل" في جوانب مهمة من هذا الجانب الاقتصادي.

ح. التنبيه لتوجهات الرأي العام الأوروبي تجاه خرق حقوق الإنسان في الموضوع الفلسطيني ومسؤولية "إسرائيل" في ذلك.

ط. دعوة مجلس الأمن الدولي لاتخاذ مواقف تساعد على تعديل الخلل في المواقع الدولية للمفاوضين، من خلال الاعتراف بالحكومة الفلسطينية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال.

ي. تنبيه الفلسطينيين إلى أن صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية ستطبق على الفلسطينيين وعلى الإسرائيليين على حدّ سواء، كما أن المحكمة ستكون أداة لتقييد اللجوء للعنف في المستقبل.

ك. حددت المجموعة عدداً من العوامل التي أضعفت الدور الأوروبي في الموضوع الفلسطيني:

1. افتقاد الإجماع بين الدول الأوروبية.
2. الانشغال الأوروبي بالمشكلات الجديدة في الشرق الأوسط على حساب المشكلة المركزية.
3. التردد الأوروبي في التقدم أمام الولايات المتحدة في ميدان تعدد الولايات المتحدة "ملكيتها الخاصة".

ودعت المجموعة لاعتبار المبادرة العربية أحد أعمدة سياستها الجديدة خصوصاً بعد فشل السياسة الأمريكية خلال عقدين من الزمن.

وحددت المجموعة عناصر السياسة الأوروبية الواجبة الاتباع في العناصر التالية:

- أ. ربط علاقة الاتحاد مع طرفي النزاع بموقف الأطراف والتزامهما بتقديم التسوية.
- ب. مساندة الاتحاد الأوروبي لقرار في مجلس الأمن لتحديد سقف زمني لقيام الدولتين، أو الإسهام الأوروبي في تعزيز المركز الفلسطيني، من خلال الاعتراف الدولي والانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية.

- ج. التعامل على أساس المساواة بين الطرفين، حتى لو عجزت الولايات المتحدة عن القيام بذلك.
- د. دعوة حماس لانتهاج التوجه السلمي لحل النزاع.
- هـ. تحديد المسؤولية عن كل اختراق لحقوق الإنسان.
- و. التوقف عن توسيع المستعمرات "وإدراج المستوطنات القائمة في مفاوضات الحل النهائي لوضع الأراضي".
- ز. ضمان تساوي الحقوق للأفراد داخل "إسرائيل" بغض النظر عن خلفياتهم الإثنية (وهي إشارة للفلسطينيين في أراضي سنة 1948 بما فيهم البدو في صحراء النقب).
- ح. التأكيد على ما تضمنته رسالة من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إلى الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي في 2015/4/13 بخصوص اتخاذ إجراءات صارمة تجاه توسيع المستعمرات، واتخاذ خطوات لتفعيل الموقف الأوروبي بعدم الاعتراف بحدود "إسرائيل" خارج حدود 1967.
- ط. ربط المساعدات الأوروبية للفلسطينيين بالتزام الفلسطينيين ب"الأعراف الدولية".
- ي. دعم هيئات المجتمع المدني للوفاء باحتياجات المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

الدول الأوروبية المركزية:

أ. بريطانيا:

يمكن اعتبار انتخاب اليساري العمالي جيرمي كوربن Jeremy Corbyn زعيماً لحزب العمال Labour Party (UK) المعارض في بريطانيا تطوراً إيجابياً لصالح الموقف الفلسطيني، نظراً للمواقف العادلة لهذه الشخصية بالمقارنة مع قيادات عمالية سابقة، وهو الأمر الذي نظر له المسؤولون الإسرائيليون نظرة سلبية ورأوه "متعاطفاً مع حماس وحزب الله"⁶⁰.

أما التطور الثاني في الموقف البريطاني فهو تصويت البرلمان البريطاني في تشرين الأول/أكتوبر 2014 على قرار "غير ملزم" ولكنه محمّل بالدلالة السياسية، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد اقتراح تقدم به نائب عمالي، وحظي بتأييد 274 صوتاً مقابل معارضة 12 صوتاً، وهو ما يعدّ موقفاً متقدماً عن المواقف البريطانية التقليدية، بالرغم من أن الحكومة المحافظة بقيادة ديفيد كاميرون David Cameron أكدت استمرار موقفها. كما أن كاميرون لم يشارك في التصويت ودعا وزراءه للسلوك نفسه⁶¹، كما لوحظ أن نسبة المشاركين في التصويت هو أقل من نصف عدد الأعضاء.

ويبدو أن موقف البرلمان البريطاني أسهم في دفع البرلمان الأوروبي لاحقاً (في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها) في التصويت على قرار يعترف من حيث المبدأ ب"الدولة الفلسطينية"، وأيد القرار 498 صوتاً مقابل معارضة 88، وامتناع 111 عضواً عن التصويت⁶².

ب. فرنسا:

شكّل تصويت البرلمان الفرنسي في كانون الأول/ ديسمبر 2014، على الاعتراف بالدولة الفلسطينية بتأييد 339 عضواً مقابل اعتراض 151 عضواً، تطوراً سياسياً، بالرغم من أن وزير الخارجية الفرنسي لوران فاييوس Laurent Fabius رأى أن هذا الأمر (جرياً على تقاليد موقف الحزب الاشتراكي Socialist Party من الصراع العربي الصهيوني) "مرهون بالسلطة التنفيذية فقط"، ثم قال، مشيراً للمفاوضات، بأن "الطرفين لوحدهما أو بمساعدة الولايات المتحدة تفاوضا بشكل ناجح لكنهما فشلا في الوصول لاتفاق... وهو ما يستدعي إعادة تقييم هذه المنهجية، وهناك حاجة لانخراطنا مع الطرفين، وهناك من يدعو لضغط على الطرفين من المجتمع الدولي". ثم دعا إلى مؤتمر دولي وتحديد سقف زمني في حدود عامين للتوصل للتسوية⁶³.

ومعلوم أن الحزب الاشتراكي الفرنسي هو الأقرب لـ "إسرائيل" في الخريطة السياسية الفرنسية منذ زمن بعيد، ولعل تصريحات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند François Hollande من العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2014 تكرر هذا النهج، إذ أبدى تأييده التام لـ "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، كما أكد تضامنه معها⁶⁴.

ج. ألمانيا:

سارعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل للاتصال بنتنياهوو لتبلغه مع بداية العدوان الإسرائيلي على غزة إدانتها وبدون أيّ تحفظ لإطلاق الصواريخ على "إسرائيل"، واعتبارها عملاً غير مبرر⁶⁵. من ناحية ثانية تُعدّ ألمانيا من أعلى الدولة الأوروبية في حجم المساعدات المقدمة لفلسطين، ويصل إسهامها قرابة 20% من الإسهام الأوروبي؛ ففي سنة 2014 تمّ تقديم 215 مليون يورو (نحو 285.7 مليون دولار)، منها 61 مليون يورو (نحو 81.1 مليون دولار) لقطاع غزة⁶⁶، وهو ما يعزز الوصف الذي قدمته مجموعة الشخصيات الأوروبية التي أتينا على بيانها للسياسة الأوروبية.

خلاصة عامة حول الموقفين الأمريكي والأوروبي:

يتسم الموقفان الأمريكي والأوروبي باعتبار الاحتلال للضفة والقطاع وكذلك الاستيطان غير شرعي، ويتبنيان ما يسميانه بحل الدولتين. ولكنهما يوقفان ذلك على المفاوضات، دون اتخاذ ما يحتاجه ذلك من تطبيق عملي، كما يستخدمان المساعدات المالية التي تعطى إلى السلطة، ويصران على التنسيق الأمني من أجل شلّ أيّ جهد فلسطيني يطرح نهجاً مقاوماً ويخرج على نهج المفاوضات، ناهيك عن الوقوف الحازم ضدّ أي شكل من أشكال المقاومة. وهما يصران

على هذه السياسة بالرغم من مرور نحو 23 عاماً ما بعد اتفاق أوسلو، وبعد ما أُجري من مفاوضات تحت الرعاية الأمريكية، وبجهود الرباعية، وبالمفاوضات الثنائية؛ مما لا يُبقي شكاً في أن المفاوضات غير مجدية ولا يمكن أن تصل إلى حلّ الدولتين، خصوصاً في ظلّ تصاعد السلوك العنصري والاستيطاني والتهويدي الإسرائيلي. وبالتالي، يصبح الموقف الأمريكي والأوروبي حول عدم شرعية الاحتلال والاستيطان، متواطئاً أو يوفر غطاء للسياسات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية، بما فيها حكومة نتنياهو خلال سنتي 2014 و2015. والخلاصة، أن سياسات كلّ من أمريكا والاتحاد الأوروبي خلال السنتين 2014 و2015 خدمت عملياً استمرار الاحتلال والاستيطان.

3. دول البريكس:

على الرغم من إصدار مجموعة دول البريكس (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) بيانات سياسية خلال الفترة 2014-2015 تحدد فيها موقفها من تطورات الصراع العربي الصهيوني، غير أن المسافة السياسية بين دول هذه المجموعة وبين الكيان الصهيوني أو القوى الفلسطينية ليست متقاربة.

وتشتمل بيانات قمة البريكس في تموز/ يوليو 2015 وتموز/ يوليو 2014 على القواسم المشتركة من القضية الفلسطينية، كالتأكيد على أهمية تسوية النزاع العربي الإسرائيلي على أساس المرجعيات الدولية والمبادرة العربية، كما أن حلّ الصراع يسهم في تسوية صراعات أخرى في المنطقة. لذا تدعو دول البريكس إلى "استئناف المفاوضات على أساس حلّ الدولتين وقيام دولة فلسطينية حيوية ومتصلة تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع إسرائيل، بحدود معترف بها بشكل متبادل ودولياً على أساس حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية". وبعد الإشادة بجهود اللجنة الرباعية أكدت البيانات على⁶⁷:

- أ. معارضة استمرار الاستيطان الإسرائيلي، لأنه ينسف حلّ الدولتين وينتهك القانون الدولي.
- ب. الترحيب بكل الجهود الساعية لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومطالبة الأطراف الفلسطينية المختلفة بالالتزام بتنفيذ التعهدات الدولية التي تعهدت بها فلسطين.
- ج. مطالبة الدول المانحة التي شاركت في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة، والوفاء بتعهداتها التي قطعتها بتقديم الدعم لهذا الغرض، ومطالبة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي اتخاذ الإجراءات الميسرة لوصول هذه المساعدات للشعب الفلسطيني.
- د. دعوة المجتمع الدولي لمزيد من دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والترحيب بتنصيب البرازيل في اللجنة الاستشارية للوكالة.

هـ. التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر تشارك فيه كل دول الشرق الأوسط لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل⁶⁸.

أ. روسيا الاتحادية:

لعل مناظرة المفكر الجيو-استراتيجي الروسي ألكسندر دوغين Aleksandr Dugin مع أولافو دي كارفيلو Olavo de Carvalho حول الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد The USA and The New World Order تشكل مرجعية مهمة لفهم التوجه الاستراتيجي الروسي، خصوصاً أن أغلب الباحثين يقرون بالتأثير الفكري العميق لدوغين على الرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Putin، من خلال المنظور المركزي في النظرية الجيو-سياسية لدوغين عبر مفهوم الأوراسية التي تقوم على ثلاثة مستويات: التعدد القطبي في الشأن الدولي، والتقارب على المستوى الإقليمي مع دول الغرب الآسيوي لا سيما الجمهوريات السوفييتية السابقة، والمستوى المحلي من خلال الدمج بين الشخصية الليبرالية والقومية في العلاقة بين الدولة والمجتمع⁶⁹.

إن التنسيق بين الصين وروسيا في مجلس الأمن في الشأن السوري تجسيد للمستوى الأول، بينما التنسيق مع إيران في هذا الشأن تجسيد للمستوى الثاني، إذ يرى دوغين أن الطريقة الأمثل لمراعاة التداخل بين المصالح الروسية والإيرانية الاستراتيجية هي بناء تحالف استراتيجي بين الدولتين، بينما بنية النظام في الدولتين (وهو أمر خارج موضوعنا هنا) تجسيد للمستوى الثالث. وفي إطار رؤيته لغرب آسيا الذي يمتد حتى شواطئ المتوسط لا يرى دوغين "إسرائيل" إلا كـ"ذراع" للولايات المتحدة. وتجسيدا لهذا المنظور الاستراتيجي تتفاعل روسيا مع تطورات الموضوع الفلسطيني على النحو التالي:

1. اعتبار الفشل في حلّ القضية الفلسطينية مصدراً رئيسياً للتطرف في المنطقة: إذ يكرر المسؤولون الروس من خلال ما تعكسه تصريحات ومناقشات وزير الخارجية الروسي لافروف شعوراً بعلاقة قوية بين الموضوع الفلسطيني وبين التطرف، إذ كثيراً ما ربط لافروف بين عدم حلّ القضية الفلسطينية وبين استثمار المنظمات المتطرفة لهذا الموضوع لتجنيد الأفراد في صفوفها، حيث يقول إن تسوية لم يتم تحقيقها "خلال سبعين سنة تقريباً، تمثل حجة رئيسية للمنظمات المتطرفة لتجنيد الأفراد في صفوفها"⁷⁰. ويرى الروس أن التطرف يمثل شأنًا له انعكاساته على الداخل الروسي من خلال قضايا الشيشان وغيرها، وهو التصور الذي انتهى لتدخل روسي مباشر في سورية لصالح النظام.

2. اعتبار الروس قيام حكومة وحدة وطنية فلسطينية شرطاً ضرورياً لتحقيق نتائج سياسية تسهم في تحقيق الطموحات الفلسطينية. وقد أبدت الحكومة الروسية تأييدها لتشكيل الحكومة

الوطنية الفلسطينية في 2014/10/10، وعدت ذلك "حدثاً مهماً وخطوة ضرورية لضمان تكامل عمل مؤسسات الدولة الفلسطينية في منطقة الضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة". كما أنها تعتقد "أنه دون تضامن الفلسطينيين في موقفهم على أرضية الأمم المتحدة والمبادرة العربية للسلام، من المستحيل تحقيق الطموحات القانونية للشعب الفلسطيني"، وستعمل الحكومة الروسية مع الحكومة الوطنية الفلسطينية لتطوير علاقات الصداقة بين الطرفين⁷¹.

3. الشعور الروسي بأن تهميش القضية الفلسطينية لصالح قضايا متجددة هي سياسة أمريكية، وهو ما عبّر عنه لافروف بشكل صريح كما أوضحنا في بداية هذا الفصل.

أما في نطاق السياسة التنفيذية، فقد أجرى الروس لقاءات عديدة مع المسؤولين الفلسطينيين، أكدوا فيها على الموقف الروسي من تأييدهم لحل الدولتين، وهو ما يؤكد البيان الثلاثي لوزراء خارجية كل من روسيا والصين والهند في بكين في شباط/فبراير 2015؛ حيث دعا البيان إلى المواقف نفسها التي تتبناها البريكس، مع الإشارة إلى اعتبار شرقي القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المقترحة⁷². وعاد الرئيس بوتين لتأكيد الموقف ذاته في رسالة بعث بها لاجتماع الجامعة العربية في 2015/3/28 أكد فيها على حقّ الفلسطينيين في الدولة وعاصمتها شرقي القدس، وهو ما تضمنته مناقشات المفاوضات الفلسطيني صائب عريقات مع لافروف في موسكو في كانون الأول/ديسمبر 2014، حيث تمّ البحث في محاولات استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وفي انعكاسات توترات الوضع في المنطقة على القضية الفلسطينية⁷³.

وأكدت روسيا في لقاء بين لافروف والرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة احترام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لوقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل له في قطاع غزة في 2014/8/26.

4. تبدو السياسة الروسية متقاربة مع التوجهات الأوروبية التي أشرنا لها بضرورة توسيع المشاركين في اللجنة الرباعية، وتقدمت روسيا باقتراحات بهذا الشأن، فيما يبدو محاولة لموازنة الدور الأمريكي في عمل هذه اللجنة⁷⁴.

ب. الصين الشعبية:

ثمة رأي لبعض الباحثين⁷⁵ أن مجلس الدولة في الصين (وهو السلطة التنفيذية الأعلى) أصدر عدداً من الأوراق البيضاء بخصوص سياسة البلاد الخارجية تجاه عدد كبير من القضايا ليس بينها الشرق الأوسط. وهو أمر دفع البعض للقول بأن الصين تعمل ضمن "مبادئ عامة" في سياساتها الشرق أوسطية، وليس ضمن استراتيجية مبلورة بشكل واضح. ويتعامل الصينيون مع موضوع الشرق الأوسط من خلال قسمين في وزارة الخارجية، هما قسم شؤون غرب آسيا والشمال الإفريقي، وقسم الشؤون الأوروبية وآسيا الوسطى.

وعلى الرغم من أن الصين ليست عضواً في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، إلا أنها عينت مبعوثاً خاصاً لها في المنطقة منذ بدأت اللجنة الرباعية أعمالها، فقد عينت في الفترة 2002-2006 المبعوث وانج شيجي Wang Shijie، ثم تلاه المبعوث صن بيجان Sun Bigan حتى سنة 2009، ثم جاء المبعوث وو سايك Wu Sike من 2009 حتى كتابة هذا التقرير.

ويجري المبعوث الصيني وو سايك سلسلة لقاءات مع المسؤولين الفلسطينيين، فقد التقى في آذار/ مارس 2014 مع الرئيس عباس، وفي حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2014 مع عدد من المسؤولين والصحفيين الفلسطينيين⁷⁶.

وكانت الصين قد طرحت مبادرة في أيار/ مايو 2013 من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping، ثم عاد وزير الخارجية الصيني وانغ يي Wang Yi وطرحتها في آب/ أغسطس 2014 مضيفاً لها نقطة واحدة خاصة بالدعوة لوقف القتال في غزة الذي كان قد نشب في تموز/ يوليو، وتتضمن النقاط الأخرى ما يلي⁷⁷:

1. دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس، وحقّ "إسرائيل" في الوجود واحترام حقها المشروع في الأمن.
2. المفاوضات هي الطريق الأنسب مع ضرورة تنمية الثقة، ووقف العنف ضدّ المدنيين، ورفع الحصار عن غزة، ومعالجة موضوع المعتقلين الفلسطينيين، وضرورة وحدة الصف الفلسطيني.
3. العمل على أساس الأرض مقابل السلام استناداً للقرارات الدولية والمبادرة العربية.
4. أن يبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهد لا سيّما في نطاق تقديم المساعدات للفلسطينيين.
5. وقف بناء المستعمرات، وهو الموضوع الذي عادت الخارجية الصينية وأكدت عليه في بيان لها في حزيران/ يونيو 2015.

وتحاول الصين أن تنتهج سياسة توفيقية بين موقف تقليدي يساند حقّ الفلسطينيين في دولة مستقلة، وبين تطور علاقاتها مع "إسرائيل"، وهو ما يتضح في المؤشرات التالية:

شاركت الصين في المؤتمر الثاني للتعاون بين دول شرق آسيا لتنمية فلسطين الذي عقد في جاكارتا في آذار/ مارس 2014، ويضم المؤتمر عدداً من الدول ومنظمات دولية مثل البنك الدولي The World Bank ووكالة الغوث وبنك التنمية الإسلامي... الخ. وقد دعا بيان المؤتمر إلى⁷⁸:

1. دعم بناء الدولة الفلسطينية ومجهود التنمية بالأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 في كل المجالات بما يسهم في إيجاد حلّ للنزاع بالشرق الأوسط على أساس الدولتين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

2. التأكيد على أهمية دعم القطاع الخاص الفلسطيني، وتمكينه من الاستفادة من خبرات التنمية الاقتصادية لدول شرقي آسيا، وتقديم مساعدات مالية تشمل اللاجئين.
3. مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية في الجهود التي تبذلها لتوفير كل الخدمات للشعب الفلسطيني ومساعدة عملية بناء الدولة الفلسطينية باعتبار ذلك خطوة رئيسية لإيجاد بيئة ملائمة لتحقيق السلام.

أما الموقف الصيني من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تموز/ يوليو 2014، فقد اتسم بلغة دبلوماسية استرضائية للطرفين، حيث دعا الناطق بلسان الخارجية الصيني هونغ لي Hong Lei إلى "أننا نعتقد أن اللجوء للقوة ومواجهة العنف بالعنف لن يساعد على حلّ المشاكل بل يفاقم الكراهية. إننا نناشد الطرفين أن يريا المشهد الأوسع للسلام [في الشرق الأوسط] ولحياة الناس، لتحقيق فوري لوقف إطلاق النار والالتزام بالخيار الاستراتيجي للمفاوضات"⁷⁹.

من جهة أخرى، يمثل إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB) الذي تقوده الصين خطوة سياسية اقتصادية للصين في إدارة علاقاتها الدولية، وقد سارعت "إسرائيل" للانضمام لهذا البنك في نيسان/ أبريل 2015⁸⁰. وإذا ربطنا طبيعة هذا البنك مع ما نشر من تعاون إسرائيلي صيني في نطاق السكك الحديدية في "إسرائيل" —كبنية تحتية— يمكن تلمس تطور العلاقة بين الطرفين، فاستناداً لتقرير كان قد نشر في تموز/ يوليو 2012 عرضته صحيفة وينبيج جويش ريفيو Winnipeg Jewish Review يتبين أن نقاشاً يدور بين الصين و"إسرائيل" لبناء سكة حديد تربط بين ميناء إيلات وكل من ميناء أسدود وحيفا، وهو ما يمكن السفن من الرسو في ميناء إيلات ونقل البضائع مباشرة عبر السكك الحديدية إلى ميناءي أسدود وحيفا. وتبلغ المسافة بين الموقعين نحو 180 كم، ثم يتم النقل من هناك إلى أوروبا، وهو ما يعني تجاوز قناة السويس من خلال تقصير الزمن وتخفيض تكاليف النقل ورسوم العبور... كما أن الشركات الصينية تقدمت بعطاءات تنافسية لتوسيع وتعميق ميناءي أسدود وحيفا لاستيعاب التطور الجديد⁸¹، وقد زار وفد من الشركات الصينية "إسرائيل" في منتصف سنة 2015 لتطوير العلاقة بين الطرفين في هذا الجانب⁸².

وقد تطورت العلاقات التجارية بين "إسرائيل" والصين لأكثر من 11 مليار دولار خلال سنة 2014، علماً أنها لم تكن تتجاوز 50 مليون دولار عند إقامة العلاقة الدبلوماسية بين الطرفين سنة 1992. كما تضاعفت الاستثمارات الصينية في "إسرائيل" قرابة ثلاثة أضعاف خلال الفترة 2012-2015⁸³.

ج. الهند:

شكل فوز حزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party الهندوسي بزعامة نارندرا مودي في الانتخابات الهندية، وتعيين مودي رئيساً لوزراء الهند في أيار/ مايو 2014، تحولاً مهماً لصالح التقارب الإسرائيلي الهندي على حساب السياسة التقليدية الأقرب للموقف الفلسطيني التي انتهجها حزب المؤتمر الوطني الهندي Indian National Congress الذي لم يقيم علاقة دبلوماسية مع "إسرائيل" إلا سنة 1992، بالرغم من أن الهند اعترفت بـ"إسرائيل" سنة 1950.

وحزب جاناتا، معروف بدعوته للتخلي عن سياسة عدم الانحياز وزيادة التعاون مع الولايات المتحدة، ناهيك عن اتهامه بأن له دوراً في مذابح المسلمين في المقاطعات الهندية كما جرى في سنة 2002 في المقاطعة التي كان يترأسها مودي تحديداً، وهو ما جعل المسلمين الهنود لا يصوتون له بأكثر من 8%⁸⁴. وتتضح معالم التغيير في السياسة الهندية في المظاهر التالية:

1. عقد أول لقاء بين قادة الهند و"إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 للمرة الأولى منذ عقد كامل، ويفسر الباحثون التحول الهندي عن سياسات حزب المؤتمر نحو سياسات جاناتا بدوافع أيديولوجية دينية والعداء لما يسمى "الإرهاب الإسلامي" من ناحية، كما أنه يعد مكافأة لـ"إسرائيل" على موقفها الداعم للهند سنة 1999 ضدّ باكستان من ناحية ثانية.

2. عقد اتفاق لشراء الهند أسلحة إسرائيلية بقيمة 662 مليون دولار في نصف العام الأول لحكم جاناتا، وهو ما يفوق قيمة المشتريات الهندية خلال السنوات الثلاث السابقة لحكمه.

3. رفض الحكومة الهندية تمرير قرار بإدانة العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2014، وبرر وزير الخارجية الهندي سوشما سواراج Sushma Swaraj ذلك قائلاً: "نحن ندعم بالكامل القضية الفلسطينية ونحافظ على علاقتنا الجيدة مع إسرائيل.... كما دعمت الحكومة العرض المصري لوقف إطلاق النار". وهو ما أدى لاشتعال مظاهرات في الهند ضده⁸⁵ (2014/7/27).

4. امتنعت الهند عن التصويت في تموز/ يوليو 2015 على قرار لجنة حقوق الإنسان الدولية الخاص بتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم الإسرائيلية في عدوان غزة 2014، وعللت ذلك بأن التقرير يتضمن مثول "إسرائيل" أمام المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما تعدّه الهند عملاً تدخلياً⁸⁶. لكن الباحثين الهنود في الشأن الشرق أوسطي عبروا قبل ذلك بفترة طويلة عن اعتقادهم بأن الهند ستمتنع عن التصويت غالباً في الأمم المتحدة في الصراع العربي الصهيوني، وهو ما جعل السفير الفلسطيني في الهند يعبر عن "صدمته.."، وعزا الموقف الهندي لعلاقات التعاون العسكري المتزايد بين الهند و"إسرائيل"⁸⁷.

بالمقابل فإن العلاقات الفلسطينية الهندية عرفت تلوّكاً واضحاً بعد فوز حزب جاناتا، فإذا استثنينا زيارة نبيل شعث كمثل للرئيس الفلسطيني للهند في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، فإن النشاط الدبلوماسي الهندي الرسمي تجاه فلسطين تمثل في آخر زيارة لوزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية شري إي أحمد Shri E Ahamed في سنة 2013، كما تعهدت الهند في مؤتمر القاهرة الخاص بالدول المانحة بتقديم أربعة ملايين دولار⁸⁸ وإنشاء مركز تدريب مهني للفلسطينيين.

وتواجه سياسة جاناتا تجاه فلسطين معارضة من بعض الهيئات الهندية والمثقفين مثل جماعة "من الهند لفلسطين"، وهي تضم مثقفين هنود ينشرون المقالات، ويقيمون الندوات المساندة لفلسطين، ويقومون بشرح ما يتعرض له الفلسطينيون، وكانوا قد بدأوا عملهم منذ 2010، وتابعوا عملهم خلال سنة 2015 باتجاه تشجيع "المقاطعة الهندية لإسرائيل"⁸⁹.

وأخيراً، يصعب أن يحدد اختلاف في مواقف دول البريكس الرسمية (خصوصاً روسيا والصين والهند) وبين الدول الأوروبية في القضايا الرئيسية كالموقف من السلطة الفلسطينية أو حلّ الدولتين أو مسار التسوية. وهو يقابل من الحكومة الإسرائيلية بعلاقات متقدمة على المستويات الاقتصادية والعسكرية والتقنية، حيث قفزت العلاقات بين روسيا والصين والهند بـ"إسرائيل" إلى مستوى متقدم جداً بعد ما يشبه القطيعة والفتور، قبل اتفاق أو سلو. ولهذا يجب أن تسجل خسائر هائلة لحقت بالقضية الفلسطينية من ناحية علاقات "إسرائيل" بهذه الدول. ومن هنا، فمن الخطأ اعتبار مواقف الاعتراف بالدولة الفلسطينية المعيار لتطور أو عدم تطور المواقف الدولية.

د. اليابان:

تشير كافة بيانات الحكومة اليابانية الخاصة بالدور الياباني في الصراع العربي الإسرائيلي إلى اعتبار المبادرة اليابانية "ممر السلام والازدهار" (أي مشروع تطوير منطقة أريحا ووادي الأردن، بالتعاون بين اليابان وفلسطين والأردن و"إسرائيل") هي الركيزة الأساسية للسياسة اليابانية. وفي نطاق تلك المبادرة، وقّع 21 مستأجراً في أيلول/ سبتمبر 2015 اتفاقية لتشغيل المنطقة الصناعية، وبدأ بالفعل إعداد المصانع للتشغيل.

وكانت اليابان قد شاركت في المؤتمر الثاني للتعاون بين دول شرق آسيا للتنمية الفلسطينية في آذار/ مارس 2014 في جاكرتا، والذي ركز على تنمية الموارد البشرية الفلسطينية. كما أسهمت الحكومة اليابانية في سنة 2014، بدفع 45 مليون دولار كمساعدة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة لـ 12 مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

The United Nations Children's Fund (UNICEF) للإسهام في رعاية الأطفال والمحتاجين، كما قدمت 52.5 مليون دولار عن طريق وكالات الأمم المتحدة المختلفة كمنحة طارئة لقطاع غزة في آذار/ مارس 2014، كما قدمت عشرة ملايين دولار للسلطة الفلسطينية في سنة 2014 لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁹⁰.

وتمثلت أبرز المواقف اليابانية خلال سنتي 2014-2015 بما يلي⁹¹:

1. إدانة اختطاف "الطلاب" الإسرائيليين الثلاثة في حزيران/ يونيو 2014 وقتلهم، والدعوة لضبط النفس بين الطرفين الفلسطينيين والإسرائيليين.
2. إدانة إطلاق الصواريخ من غزة على "إسرائيل"، والتعبير عن "القلق" العميق من الغارات الإسرائيلية لما تسببه من ضحايا مدنيين (تموز/ يوليو 2014).
3. إعراب الحكومة اليابانية عن أسفها العميق لضرب "إسرائيل" مقاراً تعليمية للأمم المتحدة كانت تستخدم كملجأ للمدنيين، مما أوقع ضحايا مدنيين (تموز/ يوليو 2014).
4. إعراب الحكومة اليابانية عن أسفها لقرار الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراض في الضفة الغربية وبناء مستعمرات في شرقي القدس (أيلول/ سبتمبر و تشرين الثاني/ نوفمبر 2014).
5. إعراب الحكومة اليابانية عن الأسف للاشتباكات في المسجد الأقصى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وإدانتها لمقتل عدد من الأفراد في أحد المعابد اليهودية في غربي القدس (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014).
6. وخلال سنة 2015، انشغلت الحكومة اليابانية بتداعيات اختطاف وقتل رهينة يابانية من قبل داعش، مما دفع اليابان لرصد 200 مليون دولار إسهاماً منها في مكافحة الإرهاب.
7. التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي Shinzō Abe في كانون الثاني/ يناير 2015، حيث أكد المسؤول الياباني على البدء بمشروع "ممر السياحة" في إطار ممر السلام.

وتشير دراسة يابانية⁹² إلى أن اليابان بدأت تستشعر بضرورة تعزيز استقلاليتها السياسية في القرار الخارجي عن الولايات المتحدة وخصوصاً في الشرق الأوسط، وهو ما يستدعي تفعيل الديبلوماسية اليابانية مستقبلاً في هذه المنطقة بشكل أوسع مما هي عليه الآن لعدة أسباب:

1. الإحساس الياباني بالتراجع التدريجي للنفوذ الغربي عالمياً.
2. زيادة المنافسة من قبل مستوردي الطاقة الشرق آسيويين لليابان.
3. محدودية "القوة الخشنة" اليابانية تستدعي التركيز أكثر على القوة الناعمة في العلاقات الدولية، خصوصاً من خلال الأمم المتحدة.

رابعاً: الرأي العام الدولي يدل استطلاع الرأي العام الدولي على استمرار تدني نسبة التعاطف مع "إسرائيل"، حيث تبدي معظم شعوب العالم موقفاً سلبياً من "إسرائيل" بما فيها معظم شعوب الدول الغربية. كما يتضح من الجدول التالي:

جدول 5/2: اتجاهات الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل" 2013-2014 (%)⁹³

2014		2013		الدولة
سلبى بشكل كبير	إيجابي بشكل كبير	سلبى بشكل كبير	إيجابي بشكل كبير	
36	52	32	51	الولايات المتحدة
55	30	57	25	كندا
58	21	58	15	البرازيل
41	19	40	16	البيرو
45	13	53	13	المكسيك
35	12	-	-	الأرجنتين
64	21	63	21	فرنسا
72	19	72	14	بريطانيا
61	14	70	4	إسبانيا
67	11	67	8	ألمانيا
23	28	32	23	روسيا
44	17	81	8	تركيا
27	54	32	44	غانا
27	47	15	42	كينيا
48	33	38	35	نيجيريا
50	29	56	23	كوريا الجنوبية
67	24	69	16	أستراليا
34	22	26	16	الهند
60	16	65	12	باكستان
49	13	33	32	الصين
75	7	70	12	إندونيسيا
50	4	54	3	اليابان
-	-	44	15	بولندا
-	-	46	15	اليونان
-	-	41	29	تشيلي
-	-	96	1	مصر
49	23	52	20	المعدل العالمي

وتوضح الاستطلاعات ارتفاع نسبة النظرة السلبية في المجتمعات الأوروبية لـ"إسرائيل"، خلافاً لاستمرار النظرة الإيجابية في الدول الإفريقية قياساً لمناطق العالم الأخرى.

وقد حذر مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) Central Intelligence Agency السابق ديفيد بيترايوس David Petraeus، في محاضرة له في 2015/4/23، من أن "إسرائيل" تواجه مخاطر من حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) campaign⁹⁴. وهي الحملة التي بدأها الفلسطينيون سنة 2005، ثم بدأت هيئات مدنية وجامعات ومؤسسات دولية بالانضمام لها، وكان منها انضمام اتحاد طلاب الجامعة الوطنية في إيرلندا جالواي National University of Ireland Galway في آذار/ مارس 2014، كما انضمت في سنة 2014 للحملة كنائس أوروبية؛ الكنيسة المشيخية، وصندوق التقاعد الهولندي PGGM، وبنك دانسك Danske Bank الدنماركي الذي قاطع بنك هبوعليم Bank Hapoalim الإسرائيلي بسبب انتهاكه للقانون الدولي، وشركة صودا ستريم sodastream للمشروبات الغازية (سنة 2015) التي أوقفت نشاطاتها في الضفة الغربية، وانضم نحو خمسمئة أكاديمي من المتخصصين في الشرق الأوسط والذين أصدروا دعوة لمقاطعة "إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2014. وفي الشهر نفسه، أصدر أيضاً قرابة خمسمئة من المتخصصين في الأنثروبولوجيا دعوة مماثلة لمقاطعة الجامعات الإسرائيلية. وانضمت إسبانيا لحملة المقاطعة بوقف بيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لـ"إسرائيل". كما طالب وزراء بريطانيون حكومة بلادهم بوقف بيع الأسلحة لـ"إسرائيل" إلى حين تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وفي قطاع الفنانين ألغى الموسيقار النرويجي بال مودي نوتسن Pål Moddi Knutsen حفله الموسيقي في تل أبيب في كانون الثاني/ يناير 2014، كما انضمت للمقاطعة الكاتبة الأمريكية غريس لي بوجز Grace Lee Boggs في أيار/ مايو 2014، ومعها الممثل الأمريكي داني غلوفر Danny Glover ومعه عشرة ممثلين آخرين، وفي شباط/ فبراير 2015 أعلن نحو سبعمئة فنان إنجليزي تأييد المقاطعة⁹⁵. وقد انضم عدد من الجامعات والأكاديميين الأمريكيين للحملة تباعاً⁹⁶.

منظمة العفو الدولية:

تمثل منظمة العفو الدولية Amnesty International إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية المهمة في نطاق مراقبة السلوك الدولي، وقد أصدرت المنظمة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهري تموز/ يوليو وأب/ أغسطس 2014 تقريراً، استناداً لتقارير مندوبيها، يتضمن ما يلي⁹⁷:

1. ارتكبت القوات الإسرائيلية جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان، خلال خمسين يوماً من الهجوم العسكري على غزة.

2. تسبب الهجوم الإسرائيلي في نزوح جماعي وتدمير الممتلكات والمرافق الحيوية.
 3. فرضت "إسرائيل" حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على قرابة 1.8 مليون نسمة.
 4. قامت "إسرائيل" بأعمال قتل غير قانونية للمحتجين في الضفة الغربية، ومن بينهم أطفال.
 5. فرضت القوات الإسرائيلية قيوداً قسرية على حرية انتقال الأشخاص.
 6. قامت "إسرائيل" باحتجاز آلاف الفلسطينيين وتعذيب بعضهم، واحتجاز قرابة خمسمئة منهم حجراً إدارياً دون محاكمة.
 7. واصلت "إسرائيل" تشجيع بناء المستعمرات والسماح للمستوطنين بالاعتداء على الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم.
 8. قامت "إسرائيل" بتدمير منازل البدو الفلسطينيين في النقب وإخلاء منازلهم.
 9. اعتقلت إسرائيليين من الذين يحتجون على سياسات "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.
 10. أطلقت المجموعات الفلسطينية المسلحة صواريخ على مناطق مدنية إسرائيلية.
- من جانب آخر، أصدرت المنظمة تقريراً يتناول ردّ الفعل الإسرائيلي على اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2015، أشارت فيه إلى⁹⁸:

1. قيام القوات الإسرائيلية بقتل عدد من الفلسطينيين بشكل مخالف للقانون ودون مبرر.
2. قيام القوات الإسرائيلية بقتل أربعة فلسطينيين بشكل متعمد على الرغم من أنهم لم يكونوا يشكلون تهديداً لتلك القوات.
3. ترك القوات الإسرائيلية فلسطينياً ينزف دون تقديم المساعدة الطبية له.
4. أن القوات الإسرائيلية تقدم على إطلاق النار بحجة أن المصاب كان يعتزم القيام بعمليات طعن لأفراد إسرائيليين، بينما في حالات معينة كان يتم إطلاق النار دون وجود مؤشرات على اعتزام القيام بعملية طعن.

خلاصة: آفاق سنة 2016:

إن إسقاط معطيات السلوك الدولي في القضية الفلسطينية على سنة 2016 يشير بشكل أولي للملامح التالية:

1. الانتخابات الرئاسية الأمريكية:

ينهمك الأمريكيون من بداية السنة وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في التحضير للانتخابات الرئاسية القادمة، وسيسعى كل مرشح لا سيما الديموقراطي والجمهوري بعد تصفية المنافسة بين كل المترشحين لإطلاق التصريحات خصوصاً الاسترضائية للوبي اليهودي.

كما يصبح من الصعب على الرئيس الأمريكي الحالي أن يتخذ موقفاً استراتيجياً يؤثر على فرص حزبه الديموقراطي، بالرغم من أنه يكون متحرراً من نفوذ جماعات الضغط في فترته الثانية. ولعل ذلك سيجعل القضية الفلسطينية شأنًا في السجال الانتخابي في نطاق التصريحات دون الإقدام على خطوات إجرائية ذات معنى، ولعل تصريحات أوباما في 2015/11/9 خلال زيارة ننتياهو لواشنطن بعد اشتعال الانتفاضة تشير إلى ذلك حيث قال: ”إن أمن إسرائيل على رأس أولويات سياستي الخارجية، وقد عبّرت عن ذلك لا بالأقوال فقط بل وبالأفعال... وحول العنف في الأراضي الفلسطينية، فإنني أدين بأقصى العبارات العنف الفلسطيني ضدّ مواطني إسرائيل الأبرياء، وأود أن أكرر قناعتني القوية، بأنه ليس لإسرائيل الحق فقط بحماية نفسها بل من واجبها ذلك“⁹⁹.

2. استمرار انعكاس التطورات العربية الداخلية على الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية:

من غير المتوقع أن تنتهي الدول العربية التي تعرف حالة من عدم الاستقرار الشديد (سورية، والعراق، واليمن، وليبيا، ومصر، والبحرين) من لجم التدخلات الدولية في مشكلاتها الداخلية خلال سنة 2016، وهو ما يعني أن هذه المشكلات العربية —ناهيك عن مشكلات دولية أخرى— ستبقى نقاط جذب للاهتمام الدولي على حساب القضية الفلسطينية.

3. تداعيات استمرار الانتفاضة:

منذ سنة 2013، حذر وزير الخارجية الأمريكي الحالي جون كيري في حوار مع التلفزيون الإسرائيلي من أن استمرار الاستيطان وعدم التوصل لتسوية سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيقود ”لجولة عنف جديدة“¹⁰⁰.

برزت الانتفاضة الفلسطينية (خصوصاً في القدس والخليل) منذ أواخر صيف 2015، ومن الواضح أن احتمالات توقف الانتفاضة لا تبدو في الأفق القريب، وإن كانت قد تعرفت تذبذباً في مستويات فعاليتها وجدّتها بين يوم وآخر، وهو ما يعني أن أحد سبل إعادة القضية الفلسطينية لصدارة الاهتمام الدولي هو الحرص على استمرار الانتفاضة، وذلك سعياً لدحر الاحتلال. غير أن قيادة السلطة الفلسطينية وأطراف عربية ودولية قد تسعى إلى الالتفاف عليها عبر مبادرات سياسية ”توحي“ بأمل بالتسوية السياسية.

وقد تسعى ”إسرائيل“ والولايات المتحدة وربما دول أوروبية لاستغلال محاولات تحديد التنظيمات الإرهابية في المنطقة نظراً لأعمال العنف التي تشهدها المنطقة وتمتد لأوروبا، ل طرح

منظمات المقاومة الفلسطينية، خصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، ضمن قائمة المنظمات الإرهابية التي يجب على المجتمع الدولي مواجهتها، أي العمل على توظيف تداعيات الربيع العربي ضدّ منظمات المقاومة الفلسطينية.

4. توسيع اللجنة الرباعية:

لقد تبين من عرض مواقف الدول الأوروبية وبعض الدول العربية وروسيا أن هناك ميلاً نحو توسيع الدول المشاركة في اللجنة الرباعية، لذا قد تشهد سنة 2016 جهداً دبلوماسياً في هذا الاتجاه، وقد تجده الولايات المتحدة—من وجهة نظرها—أمراً غير مجد، لتحتفظ بوزنها في صياغة قرارات اللجنة أو تكييف بياناتها، أو أن واشنطن قد تقبل بالتوسيع إذا ضمنت أنه سيوسع مظلة الشرعية على قرارات تضمن مزيداً من الضغط على الجانب الفلسطيني، وتحقيق مكاسب أكبر للطرف الإسرائيلي.

وفي السياق نفسه، قد يأخذ هذا الجهد مساراً آخر، وهو بدلاً من توسيع اللجنة الرباعية، يتم إنشاء مجموعة الدعم الدولية International Support Group لمساندة أعمال اللجنة الرباعية، وهو أمر قد لا تختلف نتائجه عن البديل الأول وهو التوسيع.

5. احتمالات احتدام معركة تفعيل عمل المحكمة الجنائية الدولية:

لعل المفاوضات الفلسطيني وتحديداً السلطة الفلسطينية تقترب بشكل حذر من تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية، وهو أمر لا شك أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" وبعض الدول الأوروبية ستعمل على إما إضعافه أو تعطيله كلياً. وهو ما سيفتح المجال لمواجهات دبلوماسية واسعة سيكون للمساعدات المالية الدولية دور كبير كأحد أدوات المواجهة في الضغط على السلطة. ولذلك، فلا ينبغي عقد الآمال على التحرك باتجاه المحكمة الدولية.

وثمة احتمال قوي أن تدفع "إسرائيل" والولايات المتحدة، بحكم عدم عضويتها في المحكمة، جهات معنية لطرح فكرة محاكمة قادة فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة، بحجة ارتكاب جرائم حرب، مستنديين لبعض فقرات تقرير اللجنة الدولية التي أشرنا لها سابقاً.

6. استمرار العجز المالي للسلطة الفلسطينية ووكالة الغوث:

فالدول المانحة كما أشرنا لم تف بالحد الأدنى من تعهداتها، كما أن استمرار عجز ميزانية وكالة الغوث بنحو 101 مليون دولار حتى آب/ أغسطس 2015 سيبقى يلقي ظلاله على عمل الوكالة، وهو ما أكدته ساندراميتشل Sandra Mitchell نائب المفوض العام للأونروا في آب/ أغسطس 2015، في غزة¹⁰¹. وسيترافق مع ذلك، استمرار الصعوبات الاقتصادية الفلسطينية

بسبب استمرار تناقص الدعم الدولي والوفاء بتعهدات المانحين لقطاع غزة، ولعل مراقبة حجم المساعدات الدولية للاقتصاد الفلسطيني يشير إلى أن إجمالي المساعدات الدولية قد تناقص بشكل عام في الفترة 2009-2015 (انظر لمزيد من المعلومات حول المساعدات الدولية في الفصل السابع من هذا التقرير).

ذلك يعني أن الضغط الاقتصادي على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ووكالة الغوث سيتواصل، لا سيّما أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية (الممول الأول) تشير إلى أنها لن تزيد عن 0.3% خلال سنة 2016¹⁰²، كما أن تراجع أسعار البترول سيزيد من تلكؤ المساعدات العربية، ناهيك عن انصراف الدول العربية المضطربة إلى ترميم أوضاعها أولاً، على حساب العناية بالموضوع الفلسطيني.

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2015-2014



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016: وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9



9 789953 572499



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تلفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

